جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي في الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية وإمكان الإفادة منها في مصر على ضوء نموذج النضج الرقمي

إعداد

د/ لبنى محمود عبد الكريم شهاب

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية– جامعة حلوان

تاريخ الاستلام : ١ أكتوبر ٢٠٢١م – تاريخ القبول : ٢١ أكتوبر ٢٠٢١م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

الملخص باللغة العربية:

يعد تدويل التعليم العالى استجابة للتحديات التى تفرضها العولمة، ولكنه ما زال يواجه تحديات، خاصة فى ظل المتغيرات التى يشهدها العالم بعد جائحة كورونا، وساهم هذا فى التوجه لتطوير الجامعات لمواكبة متطلبات التحول الرقمى. لذا تحددت مشكلة الدراسة من نتائج بعض الدراسات التى أشارت إلى قلة الفرص المتاحة لحضور المؤتمرات بالخارج، بالإضافة إلى قصور فى تطبيق استراتيجيات التدويل لتطوير التعليم الجامعى، وافتقار البنية الأساسية، وانخفاض عدد الطلاب الذين يدرسون بالخارج، كما إن بعض مؤشرات الواقع تؤكد على أن التوسع فى تدويل التعليم الجامعى قد يتعرض للانكماش، نظراً لتوقع ارتفاع تكلفة الدراسة فى الخارج، وتكثيف استخدام تكنولوجيا التعليم، بالإضافة إلى تخوف أولياء أمور أغلب الطلاب من خبرة السفر والاحتكاك بالغرب. لذا هدفت الدراسة إلى الاستفادة من خبرتى فنلندا وجامعة ولاية نيويورك لتطوير التدويل الافتراضى بالتعليم الجامعى المصرى، واستعانت الباحثة بخطوات المنهج المقارن بما يتضمنه من وصف وتفسير للخبرة الأجنبية وبما يتسق مع الجهود المبذولة فى السياق المصرى، بالإضافة إلى أبعاد ومجالات نموذج النضج الرقمى لتحليل الخبرات الأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى تصور لتطوير التدويل الافتراضى بالتعليم الجامعى المصرى على ضوء نموذج النضج الرقمى يتضمن محاور منها الالتزام المؤسسى، والهياكل الإدارية، والتعليم عبر القوميات، والتبادل الافتراضى، والشراكات الدولية، وأعضاء هيئة التدريس، وتدويل البحث العلمى مع تقديم آليات لتنفيذ كل محور وتحديد قابليته للتطبيق.

الكلمات المفتاحية: التدويل الافتراضى– التعليم الجامعى– النضج الرقمى

Comparative Study of Virtual Internationalization in Finland and U.S.A in the Light of Digital Maturity Model

Assoc. prof. Lubna Mahmoud Abdelkarim Shehab
Associate Professor of Comparative Education&
Educational Administration
Faculty of Education/ Helwan University

Internationalization of higher education is considered as a response to the globalization challenges; however, it faces global changes post Covid-19, which led to the trend towards developing the universities to cope with the digital transformation requirements. So, the study problem was determined based on the previous studies results that clarified the limited opportunities of joining conferences abroad, in addition to the deficit in implementing internationalization strategies to develop university education, shortage in infrastructure and the students' numbers who are studying abroad. Some realistic indicators expected that the expansion in internationalization in higher education might be shrinked due to predictions regarding the increase in tuition fees and the use of education technology, in addition to the parents fear of the travel experience and the western community. So, it aimed at benefitting from the experiences of Finland and New York State University to develop virtual internationalization in Egyptian higher education. The researcher used the comparative methodology to describe and interpret the foreign experience in accordance with the efforts in the Egyptian context, and areas and dimensions of the digital maturity model to analyze the foreign experiences. The study proposed a perspective to develop the virtual internationalization in Egyptian higher education in the light of the digital maturity model, it included different pillars as institutional commitment, administrative structures, cross national education, virtual exchange, international partnership, faculty staff, and research internationalization. It ended also with mechanisms for the implementation and its applicability.

Key Words: Virtual Internationalization- Higher Education- Digital maturity model

مقدمة:

يعد تدويل التعليم العالي استجابة للتحديات التي تفرضها العولمة، وتنعكس أهميته في كافة الأجندات القومية والمؤسسات التعليمية بالدول المختلفة، كما ساهم تشكيل الاتحاد الأوروبي وبرامج إيراسموس في أوربة التعليم العالي. وقد أصبح التدويل محور رئيس في الخطط الإستراتيجية للجامعات، حيث أشار كريسبو ماكلينان (٢٠١١) إلى أنه من بين الأهداف التي تواجهها الجامعات: الإعداد لمجتمع المعرفة، ومواكبة متطلبات عملية بولونيا، والعمل الدولي. ومن ثم كان التوجه نحو دمج البعد الدولي فى التعليم من خلال التبادل الطلابي، والحراك الأكاديمي والإداري، ودراسة لغة أجنبية، والطلاب الدوليين الوافدين، والأساتذة الزائرين، وبرامج التعليم عن بعد. بالإضافة إلى المشروعات المشتركة، والحلقات البحثية، والاتفاقيات البحثية الدولية، والمقالات المنشورة في الدوريات الدولية. وفى هذا السياق يعد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من أكثر العناصر المرئية أهمية، لكونهم ليسوا مجرد مستقبلين للمعرفة فحسب، وإنما منتجين لها أيضاً (Codina et al., 2013: pp.48–50).

ولكن ما زال تدويل التعليم العالي يواجه تحديات، خاصة في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم بعد جائحة كورونا–١٩، حيث كانت صدمة أزمة كورونا على التعليم صدمة غير مسبوقة. فقد تسببت في رجوع عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتصل بتحقيق أهداف التعليم الدولية، وأثّرت بشكل غير متناسب على الفئات الأشد فقرا والأشد ضعفا. حيث أوجدت جائحة كوفيد – ١٩ أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، وهو ما تضرَّر منه نحو ١,٦ بليون من طالبي العلم في أكثر من ١٩٠ بلداً وفي جميع القارات. وأثرت عمليات إغلاق المؤسسات التعليمية على ٩٤ في المائة من الطلاب في العالم، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى ٩٩ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

ومن جهة أخرى، حفّزت الأزمة الابتكار داخل قطاع التعليم، وقد ظهرت نُهُج مبتكرة دعماً لاستمرارية التعليم والتدريب من الإذاعة والتلفزيون إلى الحزم التعليمية المنزلية. وجرى تطوير الحلول القائمة على التعلُّم عن بعد بفضل الاستجابات السريعة من قِبَل الحكومات والشركاء في جميع أنحاء العالم دعماً لاستمرارية التعليم، بما في ذلك التحالف العالمي للتعليم الذي دعت إليه اليونسكو (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠: ص٢).

وساهم هذا التوجه في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي لمواكبة متطلبات التحول الرقمي باعتبار أن تلك المؤسسات لا تعمل بمعزل عن التغيرات والتحولات التي يمر بها العالم المعاصر. حيث ترتكز فلسفة التعليم في العصر الرقمي على مبدأ التعليم مدى الحياة والتعليم الجامعي للجميع، وذلك من خلال توفير الفرص التعليمية لجميع الأفراد داخل المجتمع من مكان إقامتهم بواسطة الشبكة العالمية للإنترنت عن طريق تكوين بيئة تعليمية إلكترونية متكاملة تستند إلى أحدث التطورات التقنية، كما توفر الدعم اللازم للمتعلمين من خلال تجمع افتراضي يضم الخبراء وأعضاء هيئة التدريس الجامعيين ويتم التواصل الأكاديمي بينهم عبر الشبكة الإلكترونية (ولاء محمود، ٢٠١٨: ص١٥).

لذا تم اعتبار الرقمنة والتدويل من أهم الاتجاهات في التعليم الجامعي في الوقت الراهن، حيث أشار تقرير رابطة الجامعة الأوروبية الصادر في عام ٢٠١٨ إلى أن التعلم الرقمي والتدويل من الاستراتيجيات الأساسية بمؤسسات التعليم العالي في أوروبا. وفى الولايات المتحدة الأمريكية، قام المجلس الأمريكي للتعليم بالتأكيد على أهمية التكنولوجيا الرقمية في رسم خارطة التدويل في الجامعات الأمريكية، وكذلك صنف المجلس البريطاني تكنولوجيا التعليم والتدويل باعتبارهما من بين المجالات العشرة في التعليم العالي لتحقيق التغييرات التحويلية.

كما اتفق الباحثون والمهنيون في مجال التعليم العالي على أن الرقمنة تتطلب تطوير التعليم الجامعي بما يحقق التحول الرقمي، كما برز مفهوم" النضج الرقمي **Digital Maturity**" الذى يكشف عن الممارسات المتميزة التي ينبغي تطبيقها في الجامعات للتوجه نحو النضج في الاتجاه المرغوب، ومن ثم توجيه موارد المؤسسة للمرور بمستويات التحول الرقمي الأربعة وهى الإدارة الرقمية، ثم التجديد الرقمي من خلال ابتكار عمليات جديدة، وصولاً إلى الحوكمة الرقمية من خلال القيمة الاستراتيجية للعمليات المختلفة للمؤسسة الجامعية، وأخيراً التحول الرقمي وهو أعلى مستويات توظيف تكنولوجيا جديدة لابتكار عمليات استراتيجية للجامعة. ومن ثم، لكي تتمكن الجامعة من تحقيق ذلك، لابد من تبنى اتجاه جديد في توظيف تكنولوجيا المعلومات (**Carmona et Al, 2019: p.3**). وانعكس ذلك على التدويل، فظهرت مسميات مختلفة منها بولونيا الرقمية **Digital Bologna** وأنشطة

إيراسموس الافتراضية Virtual Erasmus ومنها مؤتمر التبادل الافتراضي الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية والذي يجذب المئات كل عام(Bruhn, 2020: p.23)

ومن ثم كان التوجه نحو التدويل الافتراضي، كاستجابة للتحديات العالمية التي تشهدها مؤسسات التعليم الجامعي، بما يضمن إتاحة فرص المشاركة في الأنشطة الدولية لكافة أعضاء المجتمع الجامعي وبما يلبى متطلبات التحول الرقمي. حيث تشير الإحصائيات إلى أن حوالي ١% فقط من طلاب الجامعات في المملكة المتحدة يمكنهم الاستفادة من فرص التدويل، مما يشير إلى أن ٩٩% يمكنهم المشاركة في فرص الحراك الدولي وبالتالي كانت الحاجة إلى البحث عن بدائل أخرى لدمج البعد الدولي في البرامج الجامعية. ومن ثم بدأ بروز مصطلح" التدويل في المنزل Internationalization At Home" و" مخرجات التعلم الدولية International Learning Outcomes" ومنها النمو الشخصي، والقدرات عبر الثقافية، والاندماج العالمي، والتعلم الدولي بما يسهم في إعداد الخريج لمجتمع متواصل ومترابط دولياً (Middlemas and Peat, 2015: p.1)

مشكلة الدراسة:

اتجهت سياسة تطوير التعليم العالي المصري نحو إضفاء البعد الدولي على خططها لتحقيق تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء مجتمع المعرفة ويلبى متطلبات التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٢: ص١٤)

ولكن يواجه التدويل في مؤسسات التعليم الجامعي تحديات منها: التمويل، ومهارات اللغة، وضعف الاستقرار السياسي في بعض الدول، وحرمان ذوي الاحتياجات الخاصة من تلك الفرص. حيث أشارت دراسات سابقة إلى ما يلي:

- قلة الفرص المتاحة أمام أعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في الجامعات العالمية، بالإضافة إلى ضعف التوجه نحو إضفاء البعد الدولي في المقررات الدراسية (محمد ابراهيم، ٢٠١٥: ص٢٢٧).
- إن هناك قصور شديد في تطبيق آليات واستراتيجيات تدويل التعليم والاستفادة من مميزاتها في تطوير التعليم الجامعي (عصام جمال، ٢٠١٥: ص٦٠٤)

ومن ثم بدأت تتيقن الجامعات على مستوى العالم من مشكلة إتاحة الفرص الدولية للطلاب ذوي الموارد المالية دون غيرهم الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرص الدراسة بالخارج مما يجعل تدويل المؤسسات في خطر. حيث يواجه التدويل تحدى زيادة الكلفة واستنزاف الوقت في السفر على سبيل المثال، ومن ثم كان التوجه نحو التدويل من المنزل أو الحراك الافتراضي والتحول من مفهوم محدود للتدويل باعتباره حراك خارج الدولة إلى التعليم والتعلم فى بيئة متعددة الثقافات (Middlemas and Peat, 2015: p.46)

كما أشار مشروع استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠– ٢٠٣٠) إلى أن هناك فجوة في المهارات الرقمية الأفريقية، وبالتالي من الضروري النظر في الإمكانات البشرية المدرّبة محليًا أو التي تكافح البلدان الأفريقية للحفاظ عليها واستخدامها على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، فإن تضخم عدد الشباب سيؤدي إلى دخول ٣٧٥ مليون شاب إلى سوق العمل بحلول عام ٢٠٣٠. ويعد ضمان توافر المهارات الرقمية على نطاق واسع والذي يسمح للأفراد والشركات باستغلال الفرص والتصدي لمخاطر الاقتصاد الرقمي أمر أساسي. ومع ذلك، فإن القدرة الرقمية لن تكون مسعى سهلا في قارة تواجه الكثير من التحديات العالقة المتمثلة في التخلف والفقر وعدم الاستقرار. ومع تقدم الاقتصاد الرقمي وزحف تكنولوجيا توفير العمالة، ستحتاج البلدان الأفريقية إلى أشخاص لديهم مهارات تكمل هذه التكنولوجيا للسماح بمسارات جديدة في الظهور (الاتحاد الأفريقي، ٢٠٢٠: ص ص١٦، ١٧)

وبالرغم من توجه وزارة التعليم العالي المصرية نحو رقمنة قطاع التعليم العالي من خلال مشروعات التحول الرقمي لتأهيل الجامعات المصرية لتكون جامعات ذكية، إلا أنها ما زالت تفتقر إلى القواعد اللازمة لضبط النظام وعملياته. (Ministry of Higher Education and Research, 2020: p.8)

ونظراً لأنه ليست هناك دلائل على قرب انتهاء أزمة جائحة كوفيد–١٩ والانقطاع غير المسبوق في التعليم، بالإضافة إلى أن تقديم تجربة جامعية دولية عمل مكلف ويستغرق وقتًا طويلاً في العديد من مؤسسات التعليم العالي، وهو ما تأكد من خلال دراسات عديدة أشارت إلى ما يلي:

- **افتقار العديد من مؤسسات التعليم العالي في مصر إلى البنية الأساسية اللازمة لاجتذاب واستقبال الطلاب الدوليين.**
- **قلة أعداد المبعوثين للخارج سواء من الباحثين أو أعضاء هيئة التدريس.**
- **ضعف اكتساب اللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم العالي المصري (حنان أحمد رضوان وآخرون، ٢٠١٦: ص١٨).**
- **انخفاض عدد الطلاب المصريين الذين يدرسون بالخارج مقارنة بالدول الأخرى، فقد أظهر عدد كبير من الطلاب المصريين اهتمامهم البالغ باستكمال دراستهم خارج مصر**

(وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، ٢٠١٥: ص٦٢)

- **إن بعض مؤشرات الواقع تؤكد على أن التوسع في تدويل التعليم الجامعي قد يتعرض للانكماش، خاصة في جانب الحراك الطلابي نظراً لتوقع ارتفاع تكلفة الدراسة في الخارج، وتكثيف استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد (ثروت عبد الحميد، ٢٠١٦: ص٩٣).**

كما أجرت الباحثة دراسة استطلاعية لآراء بعض الطلاب الجامعيين وأعضاء هيئة التدريس حول مشاركتهم في الأنشطة الدولية، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجامعة	عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس
جامعة حلوان	٢٠	١٥
جامعة عين شمس	١٢	١٠
جامعة الاسكندرية	٧	٥
جامعة الزقازيق	٩	٤
إجمالي	٤٨	٣٤

وتبين من خلال الدراسة الاستطلاعية ما يلي:

- **تخوف أولياء أمور أغلب الطلاب من خبرة السفر والاحتكاك بمجتمع غربي تختلف عاداته وتقاليده عن المجتمع المصري**
- **تخوف أعضاء هيئة التدريس من السفر للمشاركة في مؤتمر دولي في ظل المحاذير الدولية نتيجة جائحة كورونا وخطر الإصابة بالفيروس.**
- **عدم إتاحة فرص السفر لبعض الدول نتيجة قيود خاصة بالتطعيم بمصل معين.**

- ارتفاع كلفة استضافة محاضرين دوليين أو خبراء أجانب للمشاركة في التدريس أو المؤتمرات الدولية.
- ضعف الفرص المتاحة أمام كثير من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الأنشطة الدولية.
- وجود صعوبات مالية تحول دون سفر كثير من طلاب الجامعات إلى الخارج.
- تعد اللغة عائق أمام أعضاء المجتمع الجامعي الراغبين في استكمال دراستهم بالخارج.

وبالتالي يمكن أن يسهم اعتماد التدويل الافتراضي كبديل عملي للزيارات الخارجية المكلفة في تعزيز التدويل وإتاحة فرص المشاركة في الأنشطة الدولية المختلفة، بالإضافة إلى إسهامه في تطوير التعليم الجامعي بما يواكب متطلبات التحول الرقمي بعد جائحة كورونا.

أسئلة الدراسة:

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة فيما يلي:

كيف يمكن تطوير التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي المصري على ضوء خبرتي كل من الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية ونموذج النضج الرقمي؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

- ما الخلفية النظرية للتدويل الافتراضي للتعليم الجامعي في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
- ما نموذج النضج الرقمي، مجالاته وأبعاده بمؤسسات التعليم الجامعي؟
- ما أهم ملامح التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي في الجامعات الفنلندية على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
- ما أهم ملامح التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي في جامعات ولاية نيويورك الأمريكية على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
- ما الجهود المبذولة للتوجه نحو التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي المصري؟
- ما التصور المقترح لتطوير التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي المصري على ضوء خبرتي كل من الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية ونموذج النضج الرقمي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على الخلفية النظرية للتدويل الافتراضي للتعليم الجامعي في الأدبيات التربوية المعاصرة.
- التعرف على نماذج النضج الرقمي، من حيث مجالاته وأبعاده بمؤسسات التعليم الجامع.
- التعرف على ملامح التدويل الافتراضي بالجامعات الفنلندية على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.
- التعرف على ملامح التدويل الافتراضي بجامعات ولاية نيويورك الأمريكية على ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.
- الكشف عن الجهود المبذولة للتوجه نحو التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي المصري
- وضع تصور مقترح تطوير التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي المصري على ضوء خبرتي كل من الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية ونموذج النضج الرقمي

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها موضوع محل اهتمام الجامعات المصرية خاصة في ظل جائحة كورونا العالمية وما تفرضه من تحديات، ومن ثم تتناول الدراسة نموذج النضج الرقمي والذي لم تتعرض له أيٌ من الدراسات العربية التي اهتمت بتطوير التعليم الجامعي من قبل وذلك في حدود علم الباحثة. لذا يتوقع أن تفيد الدراسة الجهات التالية:

- وزارة التعليم العالي وصناع القرار لتطوير استراتيجية التدويل بالجامعات المصرية.
- الجامعات المصرية ومكاتب العلاقات الدولية بها لإدراج متطلبات التدويل الافتراضي والتحول الرقمي في الخطط الاستراتيجية.
- الطلاب والباحثين الراغبين في المشاركة في الأنشطة الدولية.
- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من خلال الاستفادة من الممارسات المتميزة في التدويل الافتراضي بالجامعات الأجنبية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

أولاً: الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة التدويل الافتراضي بالجامعات من خلال محاور محددة هي: الالتزام المؤسسي، ودعم واختيار الطلاب الدوليين، والقيادة والهياكل الإدارية، والتعليم عبر القوميات، والحراك الطلابي والتبادل الافتراضي، والشراكات الدولية، وأعضاء هيئة التدريس، وتدويل البحث العلمي

ثانياً: الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على تناول التدويل الافتراضي في الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: بالنسبة للجامعات الفنلندية:

- وجود وزارة مركزية للتعليم والثقافة في فنلندا، وهو مؤشر لوجود ممارسات موحدة على مستوى كافة الجامعات الفنلندية فيما يخص ملامح التدويل الافتراضي
- تميز فنلندا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع التكنولوجيا الحيوية، بالإضافة إلى كونها من أفضل اقتصاديات الاتحاد الأوروبي وتخطيها كافة الأزمات المالية العالمية، لذا فهي تعد من أكثر الدول الأوروبية تقدماً وتميزاً فيما يخص نظم الاتصالات
- جهود فنلندا المميزة في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي والدرجات الجامعية بما يتناسب مع استراتيجية تدويل مؤسسات التعليم الجامعي
- توجه سياسات التعليم الفنلندي للتأكيد على رقمنة نظم التعليم بكافة مستوياته، من خلال تطبيق مدخل منظومي يتضمن آليات على المستوى القومي

ثانياً: بالنسبة لجامعات ولاية نيويورك الأمريكية:

- السياق اللامركزي الأمريكي في التطوير والذي يختلف عن السياق الفنلندي، حيث يدار التعليم بشكل لامركزي على مستوى الجامعات.
- ثانياً: تضم ولاية نيويورك أكبر نظام جامعي في الولايات المتحدة الأمريكية تم تأسيسه منذ أكثر من ٦٥ عام، وتضم عدد ٦٤ مؤسسة تشمل جامعات بحثية، ومراكز طبية أكاديمية، وكليات للآداب الحرة، وكليات المجتمع، وكليات التكنولوجيا، وشبكة تعلم إلكتروني. وتأسست بغرض إتاحة الفرص لمواكبة الاحتياجات المتنوعة في نطاق جغرافي واسع.

- التوجه نحو مأسسة التدويل الافتراضي من خلال تأسيس مراكز ووحدات متخصصة في دعم التعلم الدولي الافتراضي، وهو نتاج منطقي للسياسة التعليمية اللامركزية (SUNY, 2021: p.1).

مصطلحات الدراسة:

التدويل الافتراضي: يشير التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي إلى دمج كافة المكونات الدولية في التدريس، والبحث، والنشاط الإداري بمؤسسات التعليم الجامعي ارتكازاً إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات(Bruhn, 2019: p.32) .

النضج الرقمي: هو عملية تدريجية لدمج وتنفيذ عمليات المؤسسة ورأس المال البشرى في عمليات رقمية، بما يحقق استعداد المؤسسة لتبنى التغير الرقمي والوصول إلى المرحلة الأخيرة من التحول الرقمي :(Aslanova I.V and Kulichkina A.I, 2020 p.433)

منهج الدراسة وخطواتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن بما يتضمنه من وصف وتحليل وتفسير هذه النظم، وذلك لفهم أسباب وجود التدويل الافتراضي في بلد من البلاد بالشكل الذي وجد عليه، مع تأكيد العلاقة بين الوقائع التعليمية وما يحيط بها من ظروف وسياقات. بالإضافة إلى الربط بين التعليم والمجتمع، وصولا إلى الإصلاح والتحسين في إطار السياق. لذا استعانت الباحثة بخطوات المنهج المقارن لاكتشاف العوامل والقوى التي تجعل التدويل الافتراضي في جامعات فنلندا مختلفا عن جامعات ولاية نيويورك، بإيجاد تفسيرات في الإطار الثقافي، وفي ضوء التقاليد السائدة والنظريات السياسية والمثل العليا التي تحدد الغايات السياسية، وفي علاقات الناس بالدولة ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية، مع التركيز على أوجه الشبه والاختلاف (حجي، ٢٠٢٠: ص٣٢).

ومن ثم تضمن الوصف تحديد عناصر ومكونات التدويل الافتراضي والإجراءات الدعمة لنجاحه في جامعات فنلندا وولاية نيويورك على ضوء نموذج النضج الرقمي، وتحليل أبرز نقاط التميز في دولتي المقارنة وتفسيرها وفق السياق المجتمعي. كما استعانت الدراسة بأبعاد ومجالات نموذج النضج الرقمي كأداة لتقييم الوضع الراهن للمؤسسات الجامعية في فنلندا وولاية نيويورك فيما يخص التحول الرقمي وفقاً لأبعاد محددة، هي العميـل Customer،

والاستراتيجيـة Strategy، والتكنولوجيـاTechnology ، العمليات Operations، والثقافة التنظيمية Organizational Culture وذلك لتقديم تصور مقترح لتطوير التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي المصري(Teichert, 2019: p.1675) .

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة مع التعقيب عليها لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينها وبين الدراسة الحالية:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة بعنوان" تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم"

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم، وذلك من خلال تناول تدويل التعليم ومتطلباته، والتعرف على واقع تدويل التعليم في مصر ومؤشراته المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح يتضمن شروط نجاح التدويل في مصر ومنها تطوير البنية الأساسية للتعليم العالي لمواكبة متطلبات التدويل، وتقوية شبكات التعليم عن بعد، والإفادة من تكنولوجيا المعلومات. كما اقترحت الدراسة مجموعة من الآليات لتنفيذ التصور المقترح منها قيام التدويل على المساواة والعدالة، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في التدويل، وتقديم الخدمة التعليمية للطلاب والباحثين عن بعد.

دراسة بعنوان" آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة إلى تناول آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال تناول الأسس الفكرية لآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي في التعليم العالي، وواقع آليات تعزيز الحراك الطلابي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الدولتين. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أهمية العلاقة بين الحراك الطلابي الدولي والجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المختلفة، وخطورة قصور النظرة إليه باعتباره مجرد آلية لزيادة الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي، وأهمية تعزيز الحراك الطلابي الدولي ضمن عملية تدويل شاملة لمؤسسات التعليم العالي، والتأثير

المهم لطبيعة إدارة قطاع التعليم العالي المركزية أو اللامركزية على تفعيل المبادرات الخاصة بتطوير الحراك الدولي، مع ضرورة تحسين الانفاق على البحث العلمي في تعزيز الحراك الطلابي. وانتهت الدراسة بالتوصل إلى مقترحات تفعيل آليات تعزيز الحراك الطالبي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء الخبرة الكندية، وبما يتفق والسياق الثقافي للمجتمع.

دراسة بعنوان" الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسس الفكرية والنظرية لتدويل التعليم الجامعي، والاتجاهات الحديثة في المجال وتوصلت الدراسة إلى أن التدويل يحتاج جهد منظم ومستمر، وأن هناك توسعاً في مفهوم تدويل التعليم الجامعي، وأنه لا يتم في كل المؤسسات الجامعية بمدخل واحد أو استراتيجية واحدة، وضرورة توفير الموارد اللازمة، ووجود رؤية وثقافة تنظيمية داعمة، واحتما تعرض التوسع في الحراك الطلابي للانكماش لتوقع ارتفاع تكلفة الدراسة فى الخارج وتكثيف استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد. تقديم مسارات إدارية وتنظيمية مقترحة للإفادة من الاتجاهات الحديثة في تعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري.

دراسة بعنوان" الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي دراسة تحليلية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم تدويل التعليم وطبيعته، وعرض لبعض الخبرات العالمية في المجال، فضلاً عن دراسة وتناول أساليب تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي العربية، وتوصلت الدراسة إلى استخلاص أهم آليات تطبيق تدويل التعليم العالي في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة، ومنها تطبيق المقررات المفتوحة بنظام MOOC مثل التنور الرقمي، وتقديم برامج تدريبية مكثفة لأعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على استراتيجيات التدويل، وتوظيف الشبكات ووسائل التواصل الاجتماعي كمدخل للتواصل بين الجامعات.

دراسة بعنوان" التبادل التعليمي بين الجامعات كمدخل لتحقيق التفاهم الدولي في كل من أمريكا واليابان ومصر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف التبادل التعليمي ودوره في مواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين وتطوير التعليم العالي. وذلك من خلال تناول جامعة الأزهر بمصر كنموذج، وجامعة برديو بالولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة طوكيو باليابان كنماذج لجامعات

تهتم بالتبادل التعليمي. وتوصلت الدراسة إلى أن التبادل التعليمي بين الجامعات يتمثل في تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وبرامج التعلم عن بعد. وانتهت الدراسة بتقديم تصور مقترح لتفعيل التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الإشراف على برامج التبادل التعليمي.

الدراسات الأجنبية:

دراسة بعنوان" دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي بالتعليم العالي في كل من جامعات السعودية والإمارات العربية المتحدة"

هدفت الدراسة إلى تناول ممارسات التدويل الافتراضي في بعض جامعات السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تمكنت من تأسيس شبكات دولية من خلال بيئات تعلم افتراضية ساهمت في تطوير فصول دراسية متنوعة ومتعدد الثقافات. لذا تم عمل دراسة مسحية لفحص مستوى المعرفة لدى الإداريين فيما يخص التدويل الافتراضي للكشف عن التحديات التي قد تحول دون الدمج الفعال لاستراتيجيات التدويل الافتراضي. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق واختلاف في خبرات أعضاء الجهاز الإداري في جامعات السعودية والإمارات، كما أشارت النتائج إلى حاجة الإداريين بجامعات الإمارات والسعودية إلى التوعية والتعرض للمعرفة التقنية والاستراتيجيات التنظيمية لتمكينهم من دمج برامج التدويل الافتراضي داخل الحرم الجامعي. وأوصت بضرورة تضمين التدويل الافتراضي في الخطط الاستراتيجية للجامعات، وتخصيص ميزانية وموارد للتنفيذ

دراسة بعنوان" التدويل الافتراضي مدخل لإتاحة الخبرة الدولية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التدويل الافتراضي في تيسير وإتاحة الفرص الدولية لأعضاء المجتمع الجامعي، وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي وأهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة الخبرات الدولية المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار في التدويل الافتراضي لإتاحة الخبرات الدولية من خلال التدويل من البلد الأم والتعليم عن بعد، نظراً لما يسهم به الشق الرقمي من دور في الوصول للفئات المهمشة من أهمها جودة الخدمة الرقمية، واستجابتها للثقافات المختلفة، وإتاحتها. كما أوصت بالتوجه نحو التعليم عبر القوميات لانخفاض تكلفته مقارنة بالدراسة بالخارج، بالإضافة إلى ضرورة تمكين الطلاب غير

القادرين على المشاركة في الفرص الدولية بالتواجد الفعلي بالخارج من خلال التدويل الافتراضي.

دراسة بعنوان" نحو إطار للتدويل الافتراضي "

هدفت هذه الدراسة إلى تناول التدويل والرقمنة والعلاقة بينهما في التعليم العالي ومؤسساته، وتناولت تلك العلاقة من خلال الحراك الافتراضي، والتعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات، والتعليم الافتراضي عبر القوميات، وأبعاد التدويل الافتراضي المختلفة الثلاثة العالمية، وبين الثقافية، والدولية. وأشارت الدراسة إلى أن مفهوم التدويل يتضمن الأبعاد الثلاثة مدعومة بممارسات التدويل الافتراضي، والتعليم عبر القوميات، والتدريب عبر الثقافات الرقمي، وبرامج اللغة، والتدريب الافتراضي والزيارات الميدانية. وتوصلت إلى أن وجود إطار للتدويل الافتراضي يسهم في تقييم احتمالات الربط بين جهود التدويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دراسة بعنوان" التدويل الافتراضي ومنهج المرحلة الجامعية الأولى فى المملكة المتحدة والجامعات حول العالم"

هدفت هذه الدراسة إلى تناول أهمية تبنى ممارسات التدويل من المنزل أو التدويل الافتراضي كبديل للأنشطة الدولية المكلفة التي تستغرق وقت طويل وتمثل هدر لمؤسسات التعليم العالي. وأشارت الدراسة إلى وجود بدائل عديدة لضمان إمكانية تعاون الجامعة مع الشركاء الدوليين لإتاحة الخبرة الدولية لطلاب الجامعة داخل البلد الأم، لذا تناولت الدراسة نموذج التدويل الافتراضي من خلال دراسات حالة لعدد من الجامعات البريطانية والأوروبية. وتوصلت الدراسة إلى أن تبنى مدخل التدويل الافتراضي يسهم في ضمان إتاحة الفرص الدولية لكافة طلاب الجامعات وتنمية الوعي والفهم الدولي، لذا أوصت به الدراسة كمدخل يحقق الدمج الاجتماعي وتكافؤ الفرص.

دراسة بعنوان" تأملات في الفجوة الرقمية وانعكاساتها على تدويل التعليم العالي في المنطقة النامية: دراسة حالة في شرق إفريقيا"

هدفت الدراسة إلى تأمل تأثير الفجوة الرقمية على تدويل مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية وذلك من خلال الكشف عن التأثير العالمي للعولمة والتدويل على التعليم العالي، وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع جوانب التعليم المعاصر، مما يتطلب

ربط مؤسسات التعليم العالي وأصحاب المصلحة من خلال شبكة متقدمة متصلة ببقية العالم. كما قامت الدراسة بإلقاء الضوء على بعض الجامعات الأفريقية وجهودها في ربط المنطقة بما يمكن الإشارة إليه بالقرية العالمية للتعليم العالي. وكشفت الدراسة عن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في للتدويل وتوصلت إلى الفرص المتاحة في إفريقيا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي، كما أن الفجوة الرقمية في عملية التدويل سوف تؤدى إلى زيادة الفجوة بين التعليم العالي الأفريقي والمجتمع الدولي إذا لم يتم بذل الجهود للتغلب عليها.

تعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة العربية في اهتمامها بالتدويل وإتاحة الخبرة الدولية لأعضاء المجتمع الجامعي، وتتضح أوجه الاتفاق من خلال الاهتمام بتطوير التعليم العالي في دراسة نجلاء شاهين، والاهتمام بتبني اتجاهات حديثة في التدويل في دراستي ثروت وعصام جمال، بالإضافة إلى التوجه نحو إتاحة فرص التدويل للطلاب وكافة أعضاء المجتمع الجامعي من خلال التبادل الأكاديمي كما في دراستي ايمان مصطفى وعبد الناصر رشاد. كما تتشابه مع الدراسات الأجنبية في اهتمامها بالتدويل الافتراضي بشكل عام. ويتضح الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في اهتمام الدراسة الحالية بالتدويل الافتراضي وتطويره بالجامعات على ضوء نموذج النضج الرقمي، في حين اهتمت الدراسات العربية بالتدويل بشكل عام دون أخذ التوجه نحو التحول الرقمي في الاعتبار. أما الدراسات الأجنبية فهي تختلف عن الدراسة الحالية في أنها لم تتعرض لتطوير التعليم الجامعي المصري على ضوء نموذج النضج الرقمي.

أولاً: الخلفية النظرية للتدويل الافتراضي للتعليم الجامعي في الأدبيات التربوية المعاصرة

يقوم التعليم العالي بدور هام في تشكيل التحولات المجتمعية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، والتي تفرض تحديات مختلفة على الطلاب والخريجين بمؤسسات التعليم الجامعي تجعلهم لا يعتمدون بشكل كبير على تخصصهم ودراستهم في الحصول على فرص عمل، ومن ثم فإن مؤسسات التعليم الجامعي ذات السمعة الدولية تهدف إلى تطوير القدرة على الانجاز الأكاديمي وانتقاء المعارف التي تؤهل الخريجين لحياة منتجة، وإعداد أعضاء هيئة التدريس

للممارسة المرتكزة إلى تحسين مهارات التعلم. وبالتالي فإن الثورة الصناعية الرابعة تتطلب من التعليم الجامعي التوجه من النموذج التقليدي في الدراسة إلى إعداد متعلمين مدى الحياة (Gleason, 2018: pp.5,6)

وقد اتجهت كثير من الدول إلى تعزيز التعاون الدولي عبر الثقافات بين الجامعات المختلفة لتقديم المهارات اللازمة لإنتاج خريجين يمكنهم الخوض في غمار الثورة الصناعية الرابعة. ويسهم التعليم العالي العابر للقوميات في تحقيق ذلك من خلال المرور بثلاث موجات هي:

- الموجة الأولى وتتضمن سفر الطلاب والحراك الأكاديمي للدراسة بالخارج.
- الموجة الثانية وتتضمن تأسيس تحالفات من خلال برامج التوأمة.
- الموجة الثالثة وتتضمن إيجاد فروع للحرم الجامعي في الأسواق الدولية وتقديم مقررات افتراضية بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهم في تحقيق ديمقراطية التعلم من خلال المرونة في الهياكل المؤسسية والمناهج واتساع نطاق المشاركة (Gleason, 2018: pp.45,46)

أي أن نجاح مؤسسات التعليم الجامعي في الخوض في غمار الموجات الثلاث السابق الإشارة إليها يتطلب تبنى استراتيجية للتدويل ارتكازاً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما ييسر الانتقال المرن وصولاً إلى الموجة الثالثة.

وبالتالي فإن أي خطط تربوية للثورة الصناعية الرابعة تنبثق من تطبيقات الثورة الصناعية الثالثة التي تضمنت بروز التعليم الهجين، والدمج الفعال لتقنية الفيديو كونفرانس، والمصادر التعليمية المتنوعة. حيث نتج عن استخدام التعليم المدمج، والمقررات الافتراضية تفعيل بيئات تعلم نشطة التي تتيح التنوع في إعداد الطلاب، ومثال لذلك قيام جامعة هارفارد بإتاحة ٥٠ مقرر دراسي بشكل افتراضي لتقديم المحتوى كاملاً عبر الشبكات، مع الالتزام بالتواجد لحضور التطبيقات العملية في حالة المقررات الخاصة بالمجال الهندسي وتصنيع الروبوت، وقد أشار الدارسون إلى دور تلك المقررات في تخفيف الضغوط ومرونة الجدول الدراسي، وسرعة الحصول على التغذية الراجعة(Gleason, 2018: P.219).

ومن ثم برز مؤخراً مصطلح" التدويل من المنزل" أو " التدويل الافتراضي" بهدف إتاحة فرص الوصول إلى المبادرات، والمشروعات، والمشاركة في البرامج الدولية وتيسير التفاعل

بين الثقافات من خلال المشاركة في فرص تتخطى حاجز المكان لا تستلزم التواجد الفعلي في دولة أجنبية. وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسات التعلم الرقمية فى إدخال التعليم عن بعد وعبر الشبكات في نظام التعليم العالي، وقد انعكس بدوره على تنويع مجالات التدويل.

وقد عرفت اليسا برون التدويل الافتراضي ارتكازاً إلى مفهوم جون نايت في التدويل بأنه عملية دمج البعد الدولي، والعالمي ومتعدد الثقافات في أغراض ووظائف التعليم العالي بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي فإن التدويل المدعوم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتضمن مستويات وأبعاد مختلفة للتعليم العالي.

كما يشير التدويل الافتراض إلى عملية دمج البعد الدولي، أو العالمي بين الثقافات في تقديم، أو أغراض، أو وظائف التعليم العالي بدعم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Bruhn, 2019: pp.31,32).

أدوات التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي:

يتم الاستعانة بكافة الفرص المعززة لاستخدام تكنولوجيا الويب في التواصل، والدراسة والتعاون، حيث تتيح تلك التكنولوجيات تكوين مجموعات بين الطلاب، كما تتيح لهم التواصل مع معلميهم في حالة البعد المكاني. ومن ثم فإن تلك الأساليب في التواصل تتطلب أدوات منها:

- برامج الدراسة متعددة الوسائط على الحاسب، والتي تحل محل المحتوى الورقي والمسموع والمرئي. وبالتالي يمكن للدارس الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة والتعاون مع غيرهم من الطلاب في بيئات تعليمية افتراضية متنوعة.
- منصة إلكترونية للتدويل الافتراضي: لتيسير تطوير شراكات الكترونية بين أعضاء هيئة التدريس، على أن تكون تلك المنصة باللغة الإنجليزية مما يتيح لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الدولية البحث عن جوانب اتساق بينها وبين الجامعات الأخرى وييسر الشراكات الدولية الإلكترونية.
- تبنى مداخل تربوية جديدة للتعلم التعاوني والدمج الرقمي مثل الفيديو كونفرانس، ومنتديات الإنترنت، ومشروعات الويكيبيديا، ومحاكاة الانترنت(EACEA, pp.1–4)

يتضح مما سبق أن التكنولوجيا الرقمية وحدها لن تحقق التدويل الافتراضي، ولكن تظهر أهمية تطوير البرامج الدراسية البينية ومتعددة التخصصات والتي تتضمن محتوى مرن قابل للتداول فى بيئة افتراضية، بالإضافة إلى تطوير طرق التدريس والوسائل التعليمية المستخدمة بما يتسق مع البعد الدولي والبين ثقافي، وبالتالي يتكامل البعد التربوي، والبين ثقافي، والرقمي لتحقيق التدويل الافتراضي.

ويرتبط التدويل الافتراضي بعدد من المفاهيم التي برزت مؤخراً فى البحوث والدراسات، وهى:

- **التدويل الشامل Comprehensive Internationalization:**

وهو الدمج المخطط والاستراتيجي للأبعاد الدولية، والبين ثقافية، والعالمية في مخرجات التعليم العالي، ومن ثم فهو لا يقتصر فحسب على تدويل المناهج.

- **تدويل المناهج:**

يرى ليسك **Leask** أن تدويل المناهج لا يتحقق من خلال المقررات التدريسية الرسمية التي يتم تقييمها فحسب، وإنما من خلال المنهج غير الرسمي والذي يتضمن الخدمات والأنشطة الداعمة للتدريس والتعلم، والتي لا يشترط تقييمها بشكل رسمي. كما يتضمن المنهج الدولي توجيه المنهج دولياً شكلاً ومضموناً بما يسهم في إعداد الطلاب للتعامل مهنياً واجتماعياً في سياق دولي ومتعدد الثقافات.

- **التدويل داخل البلد الأم وخارجها:**

قد يرى البعض أن التدويل من المنزل أو بمعنى أكثر دقة (من داخل البلد الأم) لا يستقل عن التدويل بالخارج، وإنما هناك علاقة من الاعتماد المتبادل بينهما، حيث يتضمن التدويل بالخارج كافة أشكال التعليم عابر للحدود، والحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وتدويل البرامج والمشروعات، وعلى الجانب الآخر يتضمن التدويل داخل البلد الأم أنشطة تمكن الطلاب من تطوير الفهم الدولي وتنمية المهارات البين ثقافية. وأثبتت الدراسات أن الطالب هو المستفيد الأول من التدويل داخل البلد الأم، وبالتالي لابد ألا يقتصر على الانشطة الاختيارية مثل المقررات الثقافية فحسب، أو تغيير لغة التدريس إلى اللغة الإنجليزية مثلا، ولكن لابد من تدويل مخرجات ونواتج التعلم مع إمكانية تدريسه باللغة الأم، وذلك لضمان إتاحة التدويل للجميع.

- **تدويل الحرم الجامعي:**

وبرز هذا المفهوم في الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية، ويستخدم كمرادف للتدويل الشامل للإشارة إلى أنشطة منها إتاحة مواد إلكترونية لتدويل المناهج. ويتضمن تدويل الحرم الجامعي التركيز على إيجاد بيئة تعلم تتضمن المنهج الرسمي وغير الرسمي بالإضافة إلى الدراسة بالخارج، ومن ثم فهو يهدف إلى إيجاد بيئة جاذبة للطلاب الدوليين ومحفزة للمشاركة في فرص السفر للخارج (Jones, 2015: pp.60– 63)

وتعكس المفاهيم السابقة الموجات الثلاث للتعليم الجامعي العابر للقوميات بداية من دمج البعد الدولي في كافة عناصر المنظومة التعليمية، ثم تطوير برامج دولية مشتركة وبروتوكولات توأمة وصولاً إلى تدويل الحرم الجامعي الذي ييسر فتح فروع دولية للجامعات المختلفة. وترى الباحثة أن المفهوم الخاص بالتدويل الشامل يحوي في مضمونه كافة المفاهيم السابق الإشارة إليها من تدويل مناهج، وتدويل للحرم الجامعي، وتدويل داخل البلد الأم، والتي بدورها تمثل مقومات التدويل الافتراضي.

أبعاد التدويل الافتراضي: يتضمن التدويل الافتراضي أبعاد أساسية يمكن عرضها فيما يلى:

أولاً: البعد العالمي:

يتضمن هذا البعد الوصول إلى العالم ويهمش فكرة القومية، وهنا يبرز ما اقترحه مارجينسون من أن العالم حالياً بصدد التوجه نحو ظاهرة عصر تعليم عالي عالمي/ قومي ومحلى Glonacal Era of Higher Education، وتميز هذه الظاهرة بين ثلاثة مستويات بينها علاقات تأثير وتأثر (global– national– local). وبالتالي فإن تقديم المناهج افتراضياً يسهم في البعد العالمي من خلال تحول التعليم العالي من البعد المحلى نحو البعد العالمي عبر البعد القومي، ومثال لذلك توجه عدد من مؤسسات التعليم العالي، ومقدمي الخدمات التعليمية الخاصة على مستوى العالم لتقديم شهادات عبر الإنترنت مثل Coursera. ومن ثم بدأت المؤسسات في إعادة النظر في الدورات المفتوحة عبر الانترنت باعتبارها أداة للتدويل لديها القدرة على تجاوز الحدود الوطنية ، وإمكانية تسجيل أعداد هائلة من الطلاب من أي مكان تقريبًا في جميع أنحاء العالم، إلا أنه لم يثبت نجاح البرامج والجامعات الافتراضية في كافة الأحوال، ويرجع ذلك لعدم مواكبتها لمتطلبات المجموعات المستهدفة عالمياً، سواء فيما يخص الجودة أو قضايا الثقافات المختلفة، أو لعوامل سياسية،

والدليل انخفاض عدد الطلاب المشاركين في التعليم عن بعد بالجامعات الأمريكية في عام ٢٠١٤ إلى ١,٣% فقط من الطلاب.

ومن ثم أصبح السؤال يختلف من: هل لدى المؤسسة شركاء دوليين؟ إلى هل تم تدويل بيئات التعلم بالمؤسسة؟ هنا تبرز أهمية إضفاء البعد العالمي في المناهج والبرامج من المنزل بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تبنت الجامعات استراتيجيات للتدويل لإعداد طلاب للحياة في مجتمع عالمي يدفعهم للحياة كمواطنين عالميين مشاركين وداعمين للفهم العالمي للإسهام في مجتمع المعرفة العالمي باعتبار العالم قرية كونية واحدة. كما رأى الباحثون ضرورة التحول نحو مدخل في التدويل يتضمن المخرج الأساسي للتربية الدولية هو تعليم خريجين قادرين على الحياة والعمل في مجتمع عالمي وليس مجرد قبول طلاب دوليين.(Bruhn, 2017: pp.3,4)

وبالتالي فإن البعد العالمي يستلزم بالضرورة مراعاة البعد القومي، وليس مجرد قولبة مخرجات التعلم بما يتسق مع البعد الدولي ويهمش المتطلبات القومية ومكونات المواطنة. فالخدمات التعليمية المقدمة دولياً تركز على الجانب الكمي باستقطاب أكبر عدد من الدارسين الدوليين، وتهمل في معظمها الجانب الكيفي الخاص بجودة الخدمة المقدمة ومدى اتساقها مع الهوية القومية للدراسين.

ثانياً: البعد بين الثقافي:

ويتضمن شقين في التدويل الافتراضي، الأول خاص بتقديم دراسة متعددة الثقافات وبنفس درجة جودة التعلم لكافة الطلاب، والثاني دعم الكفاءة بين الثقافات المختلفة من خلال المناهج، ويقصد بالكفاءة الإدارة الفعالة للتفاعل بين المشاركين لإبراز الجوانب الثقافية. ويتم ذلك من خلال التعرف على التنوع والفروق الثقافية للدارسين وأعضاء هيئة التدريس، والتركيز على العناصر الثقافية المشتركة من خلال فصول افتراضية عبر الشبكات لمتعلمين يشتركون في ثقافة رقمية عالمية، وكذلك التوجه نحو الثقافة الثالثة Third Culture، والتي تشير إلى ثقافة يتم بناؤها وقابلة للتفاوض في بيئة التعلم الافتراضي وذلك ارتكازاً إلى خبرات وثقافات المشاركين مما ينتج عنه مزيج ثقافي جديد، وبالتالي ينبغي التوجه من ايجاد بيئة تعلم ترتكز إلى ثقافة المتعلمين نحو بيئة الغرض منها الوصول إلى ثقافة مشتركة تحترم الآخر بما يحقق النجاح الأكاديمي.

ثالثاً: البعد الدولي:

ويتضمن جانبين الأول خاص بالمشاركة الدولية، والثاني خاص بالمناهج الدولية. ومن هنا يركز هذا البعد على التعليم عبر القوميات وهو يتضمن درجة أو مؤهل يحصل عليه الطالب المقيم في بلد تختلف عن بلد المؤسسة المانحة، ويتم التدريس بنظام التعليم المدمج أو الهجين الذي يجمع بين الدراسة وجهاً لوجه وعبر الشبكات، ونظراً للتطور في شبكات الانترنت، اتجهت بعض المؤسسات للاعتماد على التعليم عن بعد فقط في تقديم خدماتها التعليمية. وفيما يخص المناهج الدولية، تبرز فرص الحراك الافتراضي والتي تتطلب مجالات دراسية أو دراسة لغة أجنبية. (Bruhn, 2017: p.5)

وبالتالي يمكن التمييز بين البعد الدولي والعالمي وبين الثقافي من خلال تعزيز البعد الدولي للعلاقات بين الدول المختلفة في تقديم الخدمة التعليمية عابرة للحدود، في حين أن البعد العالمي يهتم بالتكامل بين متطلبات العولمة بما لا يتعارض مع الهوية القومية ويأخذ في اعتباره الواقع المحلى، أما البعد بين الثقافي فيتحرر من القيود المرتبطة بالخدمات التعليمية والتربوية ومتطلبات النظام العالمي ليتطرق إلى تطوير ثقافة ثالثة مشتركة بين دول العالم، وبالتالي تتضح العلاقة التفاعلية بين الأبعاد الثلاثة.

دواعي التوجه نحو التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي:

تكاتفت العديد من العوامل والمقومات التي شكلت الأساس الدافع نحو التوجه نحو التدويل الافتراضي في التعليم الجامعي، ولعل جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأكمله منذ أواخر عام ٢٠١٩ من أهم مبررات التوجه نحو التدويل الافتراضي، بالإضافة إلى تحديات أخرى يمكن الإشارة إليها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

- **تحدى جائحة كورونا العالمية: حيث شهد التعليم العالي على المستوى الدولي تغيرات في الآونة الأخيرة نتيجة انتشار وتفشى فيرس كورونا، وتجلى أثر تلك التغيرات بوضوح على الأنشطة الدولية نتيجة القيود على السفر، والتباعد الاجتماعي، وقواعد العزل والحظر، وإغلاق الحرم الجامعي، وغلق الحدود بين الدول. واتضح تأثير جائحة كورونا على التدويل فيما يلي:**
  - **خطط الدراسة: حيث تراجع أغلب الطلاب عن السفر للدراسة الدولية بجامعات أجنبية، نتيجة وقف الطيران، وإلغاء مواعيد المقابلات بالسفارات واختبارات اللغة.**

- **نمط الدراسة: حيث اتضح في استطلاع لآراء عدد ١١ ألف طالب بالجامعات المختلفة على مستوى العالم، موافقة نسبة ٥٨% من الطلاب على الدراسة عن بعد، كما توقع ٥١% من الطلاب توجه الجامعات نحو التدريس عبر الشبكات والاستعانة بأدوات التعلم الرقمية.**
- **تحديات خاصة بصحة وسلامة أعضاء المجتمع الجامعي من طلاب، وأعضاء هيئة التدريس والإداريين: حيث تطلبت تلك التحديات تحجيم الزيارات والتبادل الأكاديمي بين الجامعات الدولية وتقليص التفاعل وجهاً لوجه خوفاً من العدوى وانتقال الفيروس.**

- **تحديات خاصة بالتحول من التعليم التقليدي إلى التعلم الإلكتروني فيما يخص المقررات لبعض التخصصات، باعتبارها من متطلبات التحول الرقمي في التعليم والتعلم بالمؤسسات التعليمية.(QS Survey: PP.1–10) ومن هنا بدأ توجه الباحثين نحو مفاهيم جديدة في التدويل منها الحراك الافتراضي، والتعلم الشبكي العالمي، والتبادل الافتراضي، والتعاون عن بعد، والتعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات.**

وبالرغم من استخدام هذه المفاهيم بشكل شائع في جوانب تدويل التعليم في الحرم الجامعي على مستوى الفصل الدراسي أو البرنامج، كما أنها ساهمت في تطوير فكرة الأنماط الافتراضية للتدويل. إلا أنها لم تقدم نموذج شامل للتدويل الافتراضي الذي يمكن تطبيقه على المستوى الوطني لكل من التعليم العالي عبر الإنترنت وداخل الحرم الجامعي (Bruhn, 2017: p.2).

ومن ثم، تعرض الدراسة فيما يلي الإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي والذي يتضمن خطوط إرشادية موجهة للتدويل بمفهومه الشامل، والتي سوف تسعى الدراسة الحالية إلى تتبعها والكشف عن بعضها من خلال عرض خبرات دولية في التدويل الافتراضي.

الإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي:

يتضمن الإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي عدة عناصر ينبثق عنها عدة ممارسات بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتضمن تلك الممارسات بعد دولى لتحقيق هدف أوسع، وهو ما يتضح فيما يلى:

الالتزام المؤسسي:

يعد التدويل والرقمنة من المجالات الاستراتيجية في المؤسسات الجامعية الدولية، كما أكدت كثير من الدراسات على التدويل الاستراتيجي المرتكز إلى تكنولوجيا المعلومات، ويسهم هذا الجانب في تحقيق بعد هام وهو التجديد والاستعداد للمستقبل (Bruhn, 2020: p.54).

وبالتالي فإن الالتزام بالتدويل الافتراضي يتطلب التزام مؤسسي يتحقق من خلال تضمينه في الخطط الاستراتيجية لمؤسسات التعليم الجامعي وتشريعاتها بما يضمن التزام كافة أعضاء المجتمع الجامعي بتنفيذه. كما يتحقق الالتزام المؤسسي من خلال اعتباره متطلب إلزامي وليس اختياري، وهو ما بدأت وزارة التعليم العالي فى توجيه كافة الجامعات نحوه بعد جائحة كورونا وتوجهها نحو التعليم الهجين.

القيادة، والهياكل الإدارية:

فلابد من تعميم التدويل الافتراضي على الحرم الجامعي بأكمله، وليس الاقتصار على كيانات إدارية فحسب، وذلك من خلال نظم الجودة التربوية، وتكييف المواد التعليمية لاحتياجات التعلم للدولة المستضيفة، والاستفادة من قدرات وكفايات أعضاء هيئة التدريس القادرين على التدريس الافتراضي. بالإضافة إلى ضرورة تعيين نائب رئيس جامعة لشؤون التدويل، وهو ما يتطلب تنمية كافة القيادات والإداريين مهنياً بما يمكنهم من المشاركة فى عمليات التدويل، وتوفير منصة تهدف إلى دعم أعضاء هيئة التدريس ومنسقي الحراك الأكاديمي لتنظيم تبادل ثقافي افتراضي للطلاب (Bruhn, 2020: pp.57,58)

ومن هنا تظهر الحاجة إلى تطوير الهياكل التنظيمية للجامعات لتتضمن قيادات مسؤولة عن الأنشطة الدولية على مستوى الكليات والجامعات أولا لتكون مهمتها تطوير نظم الجودة المؤسسية بما يخدم أهداف التدويل الافتراضي، ثم إتاحة كيانات مسؤولة عن تأهيل القيادات وأعضاء هيئة التدريس القادرين على توجيه الأنشطة الدولية الافتراضية.

التعليم عبر القوميات Transnational Education:

- **حيث أشارت نتائج دراسة مسحية قام بها المركز الثقافي البريطاني ومركز التبادل العلمي الألماني على عدد من الطلاب الملتحقين بالبرامج عبر القومية، إلى أن أعمارهم أكبر من الطلاب العاديين بالجامعات، وحوالي ٢٧% منهم يعملون طول الوقت واعتبروا أن التعليم**

عبر القوميات فرصة إيجابية وبديل متاح لدراسة برنامج دولي من خلال المزج بين التعلم وجها لوجه والتعلم الإلكتروني من خلال محاضرات افتراضية، وتقنية الفيديو كونفرانس لربط الطلاب عبر القوميات بالمحاضر من دولة أخرى. حيث تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخطى الحواجز الجغرافية (Bruhn, 2017: p.32)

ويتضمن التعليم عبر القوميات محورين أساسيين هما:

التدريس والتعلم:

من خلال تحول التركيز في التدويل من المدخلات والمخرجات إلى نواتج التعلم، وهو ما يتجاهل عنصر المكان، وهو ما يتضح من خلال مشاركة الطلاب في التعليم عن بعد الذى قد يؤدى في بعض الأحيان إلى قيد الطالب بجامعة أجنبية دون الحاجة إلى السفر. ومن أمثلة ممارسات تدويل التدريس والتعلم:

- دراسة الأدب الدولي المقارن
- استضافة محاضرين دوليين من الشركات المحلية الدولية أو الشركاء الدوليين من الجامعات المختلفة الدولية.
- إجراء دراسات حالة للممارسات الدولية.

ومن ثم فإن الحلول المرتكزة إلى التكنولوجيا تسهم في ضمان العدالة وتكافؤ الفرص المتاحة لكافة الطلاب(Jones, 2015: pp.64, 65) .

المناهج والمنهج المصاحب ونواتج التعلم:

تشير المناهج إلى متطلبات التعلم الرسمية التي لا تخضع لتأثير الإداريين بمكاتب العلاقات الدولية وغيرها بالكيانات غير التدريسية، في حين أن المنهج المصاحب يتضمن الأنشطة الإضافية والدعم المصاحب للمنهج، وبالتالي يمكن دمج التعليم الدولي وبين الثقافي في البرامج المصاحبة للمناهج، ومن أمثلة ذلك، التدريب عبر الثقافات، وسيمينارات القيادة، والمحاضرات الدولية، والمنتديات والمؤتمرات الافتراضية، ومشروعات التبادل الافتراضي. وحددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDالتدويل الافتراضي للمناهج من خلال:

- مناهج تتضمن مواد دراسية دولية (مثل العلاقات الدولية، قانون اليورو...إلخ)
- مناهج تتضمن مدخل دولي مقارن (مثال: التعليم الدولي المقارن)
- مناهج تسهم فى إعداد الطلاب للمهن الدولية (مثال: إدارة العمل الدولي)

- مناهج فى اللغات الأجنبية وقضايا التواصل عبر الثقافات
- مناهج بينية مثل الدراسات الإقليمية
- برامج تؤدى إلى مؤهلات مهنية دولية
- مناهج تؤدى إلى درجات جامعية مشتركة
- مناهج تؤدى إلى تدريس أجزاء من جانب جامعات دولية.
- مناهج تتضمن محتوى تم تصميمه للطلاب الدوليين (Bruhn, 2020: p.62)

مما سبق يتضح تنوع المداخل المختلفة للتدويل الافتراضي للمناهج واتساع مداها بما ييسر على الطلاب اكتساب الخبرة الدولية إما من خلال دراسة مقررات تسهم فى تأهيلهم للمهن الدولية، أو للمهن المختلفة من خلال امتلاك مهارات اللغة والتواصل عبر الثقافات المختلفة، أو الحصول على شهادات ودرجات جامعية مشتركة بالتعاون مع جامعات أجنبية دون الحاجة إلى السفر، وإنما من داخل الجامعة الأم بما يسهم فى تمكين الخريجين من الكفايات الدولية، والعالمية، والبين ثقافية ويحقق التوظيف في القرن الحادي والعشرين.

سياسات وممارسات أعضاء هيئة التدريس:

وتتضمن الاختيار، والاستقطاب، والتعيين، والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بما يميزهم عن الإداريين لامتلاكهم مهارات بين ثقافية. حيث أشارت دراسة تحليلية لدور ندب أساتذة محاضرين للتدريس افتراضياً في تدويل التعليم العالي والدور الفعال الذي ساهمت به تكنولوجيا المعلومات في تخفيف الآثار السلبية لنزيف العقول في الدول النامية، وتحسين جودة التعليم.

التسويق واختيار الطلاب الدوليين:

تطورت الأساليب الكلاسيكية في التسويق والتي تعتمد على البريد الإلكتروني والموقع الإلكتروني، ومن ثم برز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمعارض الافتراضية، والتوجيه الافتراضي من خلال اللقاءات الافتراضية مما يسهم في تعزيز السمعة والتواجد الدولي للمؤسسة.

دعم الطلاب الدوليين:

تنوعت أساليب دعم الطلاب الدوليين في ظل التدويل الافتراضي ما بين المحادثات المباشرة على الهواء، ومجموعات الفيس بوك، ومقررات التوجيه الافتراضية، بالإضافة إلى قصص النجاح المسجلة في صورة فيديوهات، وسجل الأحداث الدولية، واستكمال إجراءات الفيزا عبر الشبكات، والمطويات الإلكترونية، وغيرها من وسائل التوثيق الإلكتروني.

شراكات دولية وبرامج تعاونية مشتركة:

ويتحقق ذلك من خلال الاستفادة من خدمة الانترنت في إيجاد مجتمع جامعي بلا حدود عن طريق تطبيق Moodle لإتاحة مجتمع تعلم مفتوح، وبنية معرفية إلكترونية للأساتذة، والتشارك فى المناهج عبر الشبكات (Bruhn, 2020: pp.64-71)

التبادل الافتراضي:

يشير إلى التواصل المعزز بالتكنولوجيا والتفاعل بين الأفراد أو مجموعة من المتعلمين من أماكن جغرافية مختلفة وخلفيات ثقافية متنوعة. وهذا النمط من التعلم التعاوني عبر الشبكات يتم في شكل تبادل بين فصول دراسية بدعم من أساتذة الجامعة أو في شكل تبادل لمجموعات عمل مختلفة لدمجها في الخبرة الدولية، وترتبط بالاستراتيجيات المؤسسية وسياسات التدويل من المنزل وتدويل المناهج. وتسهم هذه الخبرة في الارتقاء بتوظيف الخريجين من خلال تنمية مهارات العمل مثل الكفاءة في اللغة الاجنبية، والكفايات عبر الثقافية، والمهارات الرقمية.

وقد يتصور البعض أن التبادل الافتراضي لا يتطلب أي تكاليف من المؤسسات التعليمية، إلا أن تعلمه، والحفاظ على أنشطته يتطلب تدريب وتيسيرات داعمة قد لا تتيحها السياسات المؤسسية والبنية التحتية في الوقت الراهن.

وتتمثل خصائص التبادل الافتراضي فيما يلي:

- **الاستمرارية: من خلال التفاعل المكثف بين الأطراف المشاركة.**
- **الدعم التكنولوجي: باستخدام التكنولوجيا الرقمية والهواتف المحمولة.**
- **يعتمد على اجتماعات تزامنية أو شبه متزامنة باستخدام وسائل تواصل اجتماعي متطورة.**
- **من البشر إلى البشر: يتضمن الحوار والتعاون الدامج ومتعدد الثقافات لبناء جسور بين الفروق المختلفة.**

- موجه من المتعلم: باتباع فلسفة الحوار باعتبار أن المشاركين هم مستقبلي الرسالة والموجهين للمعرفة، بمعنى أن يسعى المشاركون إلى تحقيق الفهم المتبادل وابتكار المعرفة ارتكازاً إلى خبراتهم.
- ميسر من جانب أعضاء هيئة تدريس مدربين.
- تعليمي: أي متضمن في البرامج الدراسية والأنشطة لتنمية المهارات، والمعارف والاتجاهات الداعمة للسلوك الاجتماعي.
- هادف لدعم الفهم المتبادل، والتفكير الناقد، والهوية، والفهم بين الثقافات (Jager et Al., 2019: pp.7,8)

تدويل البحث العلمي:

أثرت التكنولوجيا الرقمية على عمليات وممارسات البحث الأكاديمي، من التعميم وصولاً إلى جمع البيانات، وتنظيمها، وتخزينها وتحليلها ونشر النتائج من خلال التعاون بين الباحثين على مستوى العالم والمجتمع الدولي. ومن ملامح التدويل الافتراضي للعمل البحثي الأكاديمي:

- النشر الإلكتروني عبر الثقافات المختلفة
- الاستعانة بالباحث الرقمي digital scholar في تبادل الخبرات والنتائج.
- مشاركة الباحثين نتائج أبحاثهم عبر المؤتمرات الدولية الافتراضية.
- توظيف المصادر التربوية المفتوحة Open Educational Resources التي تقدم مصادر تعليمية على مستوى عالي من الجودة وبتكلفة أقل، بالإضافة إلى المقررات الافتراضية المفتوحة Massive Open Online Courses (MOOCs) والتي تختلف عن السابقة في كونها محددة بزمن بداية ونهاية لإتاحة المقررات (Bruhn, 2020: pp.32– 36)

مما سبق يتضح أن الإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي يشمل منظومة التعليم الجامعي من مدخلات متضمنة الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والمناهج، وعمليات متضمنة أساليب التدريس والتعلم، والمنهج المصاحب بأنشطته المختلفة، والمخرجات متضمنة البحث العلمي والشراكات الدولية وغيرها من الممارسات الدولية. ولكي تتحقق فعالية المنظومة، تظهر الحاجة إلى أطر ثقافية وتشريعية مؤسسية متمثلة في الاستراتيجيات والسياسات الداعمة

للتدويل الافتراضي. ومن تلك السياسات الداعمة التحول الرقمي والتي يمكن تقييمها من خلال نموذج النضج الرقمي والذي يسهم في الكشف عن التوجه نحو منظومة متكاملة في التدويل الافتراضي أكثر من مجرد الاعتماد على الأدوات التكنولوجية كما يتصور البعض، وبالتالي فإن التطوير بمعزل عن محددات النضج الرقمي قد يعوق الاستفادة من التدويل الافتراضي لتطوير التعليم الجامعي.

ثانياً: النضج الرقمي في التعليم الجامعي

برزت ظاهرة النضج الرقمي في ظل الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، وأدركت الدول النامية أهمية تأسيس استراتيجية لتنمية ودمج التكنولوجيا الجديدة في كافة مجالات الحياة المدنية والاقتصادية. ومن ثم برز مفهوم الاستعداد الرقمي E– Readiness والذي يشير إلى درجة إعداد وتأهيل المجتمع للمشاركة في العالم الشبكي والاقتصاد الرقمي. وقد أشار تقرير الاتحاد الأوروبي (٢٠١٣) إلى أهمية الانفتاح في التعليم من خلال التكنولوجيا الجديدة وأن التغير الرقمي في الاقتصاد والمجتمع يفرض متطلبات خاصة بالمهارات والكفايات الرقمية. كما أن التعليم والتدريب لابد أن يواكبا تلك الاحتياجات والتي تتطلب استثمار في البنية التحتية، والتغير التنظيمي، وتطوير خدمات تربوية عالية الجودة، متضمنة التطبيقات والبرمجيات.

وتتيح التكنولوجيا الرقمية تغيرات في التعليم والتعلم بالتعليم الجامعي، إلا أن هذه التغييرات لا تضمن الاستمرارية. فالتغييرات تتطلب مدخل منظومي متعدد يشمل الاستثمار في البنية التحتية، والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير المناهج، ومراجعة أساليب تقييم أداء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتشجيع التعاون، والمحتوى المفتوح في بيئة عالية الجودة. لذلك فإن تبنى نموذج النضج الرقمي في مؤسسات التعليم الجامعي يسهم في الكشف عن مستوى النضج والكشف عن الجوانب التي تتطلب تحسين، والتوصل إلى التوصيات للتطوير(Durek et Al., 2017: p.99)

وتظهر الحاجة في البداية إلى تناول التحول الرقمي للتمييز بينه وبين النضج الرقمي، حيث يشير التحول الرقمي إلى الثقافة التنظيمية للمؤسسة التي تتطلب دمج ثقافة رقمية، ويعد العنصر البشرى هو العنصر الفاعل في عملية التحول الرقمي أكثر من التكنولوجيا

ذاتها، وهو ما أكده تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠١٨ من خلال أهمية التوجه نحو المدخل الموجه من البشر في التحول الرقمي.

وأشار الاتحاد الأوروبي (٢٠١٩) إلى التحول الرقمي بأنه دمج التقنيات المتقدمة وتكامل الأنظمة المادية والرقمية، وهيمنة نماذج الأعمال المبتكرة والعمليات الجديدة، وإنشاء منتجات وخدمات ذكية. كما يشير أيضاً إلى " الآثار الاقتصادية والمجتمعية للرقمنة وهي تحويل البيانات والعمليات إلى أنماط يمكن قراءتها من خلال الأجهزة المختلفة، بالإضافة إلى ترابطها مما ينتج عنه تغييرات جديدة أو تغييرات في الأنشطة الحالية ". ويرى Schwertner أن التحول الرقمي هو توظيف التكنولوجيا لبناء نماذج، وعمليات، وبرمجيات ونظم جديدة تسهم في تعظيم العائد والفعالية وتحقق الميزة التنافسية (Verina and Titco, 2019: pp.720,721).

وبالتالي فإن التحول الرقمي يستلزم بالضرورة تغيير في الأنشطة المتبعة في مؤسسات التعليم الجامعي ومنها التدويل، لذا تبرز أهمية التوجه نحو التدويل الافتراضي المدعوم بالتكنولوجيا الرقمية والتي تعد عنصر أساسي لنجاحه، كما سيسهم التحول الرقمي في تطوير نظم وآليات جديدة في التعليم والتعلم سبق الإشارة إليها في الإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي بما يعزز استراتيجيات التعليم العالي بعد جائحة كورونا.

الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي:

يعتمد نجاح التحول الرقمي على ربط التكنولوجيا بالأسواق، فلا يمكن للتكنولوجيا إحداث تحول في أي قطاع دون الربط باحتياجات السوق المتنامية، ولكي يتحقق ذلك لابد من الاهتمام بستة عناصر هي: منتج يناسب احتياجات الأفراد، أسلوب عرض الخدمة، بيئة تعاونية، ومؤسسة مرنة وقابلة للتكيف، والكلفة المرتكزة إلى الاستخدام، والمشاركة. وكلما توافرت تلك العناصر الستة في مؤسسة ما، كلما زادت قدرتها على التحول رقمياً.

لذا قدم كورفر وإلخوزاين (٢٠١٤) إطار مفاهيمي للتحول الرقمي يتضمن العميل، والمنتج، والمؤسسة، والعمليات والنظم، من خلال التأكيد على أن التحول الرقمي يبدأ بالعميل، مؤكداً أن العمليات لابد أن تتم وفق إطار منطقي لفهم العملاء بشكل جيد، ثم تحسين مستويات الخدمة، يتبعها رقمنة خبرة العملاء، والعمليات والمنتجات والخدمات. ويعد الإطار المفاهيمي الذي قدمه كروفر وزميله مفيد للمنظمات التي تسعى إلى تطوير رؤية

رقمية ونماذج جديدة ارتكازاً إلى الفرص الرقمية. في حين قام مات وآخرون عام ٢٠١٥ بتطوير الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي ليشمل أربعة أبعاد هي استخدام التكنولوجيا، وتغيير القيم، والتغيير التنظيمي، والجوانب المالية والتي تعد محور هذا النموذج باعتبارها الموجه والدافع لتبنى التحول الرقمي وفهم ديناميكياته، مع الأخذ في الاعتبار أن التركيز الاستراتيجي الأساسي للمنظمة يعتمد على التنمية المستدامة(Nwaiwu, 2018: pp.88-92)

وتتمثل موجهات التحول الرقمي فيما يلي:

- بروز أسواق وفرص عمل جديدة.
- تنمية العمل الإلكتروني.
- زيادة التنافسية.
- متطلبات العميل واحتياجاته المتنامية
- تقدم في التقنيات التكنولوجية
- رقمنة المهام والعمليات
- تقدير دور التكنولوجيا الرقمية بين القيادات

مما ينتج عن تلك الموجهات تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين الفعالية وتقليص التكاليف، وتعظيم الإتاحة للأسواق العالمية، بالإضافة إلى تعزيز الميزة التنافسية (Verina and Titco, 2019: p.724)

مما سبق يتضح دور التدويل الافتراضي في الاسهام في توجيه مؤسسات التعليم الجامعي نحو التحول الرقمي من خلال مواكبة متطلبات العملاء من أعضاء المجتمع الجامعي واحتياجاتهم للمشاركة في الأنشطة الدولية، وتحسين مستوى الأنشطة الدولية المقدمة لتمكين الجميع من المشاركة فيها من داخل البلد والجامعة دون الحاجة إلى تحمل مشقة وتكاليف الانتقال إلى دول أخرى، كما أن دمج البعد الدولي في البرامج الدراسية بالاستعانة بالوسائل الرقمية والتكنولوجية بما يعزز إتاحة فرص التعاون الافتراضي مع شتى جامعات العالم يسهم في تعزيز التنافسية وفتح آفاق جديدة للتعاون الدولي.

ولكي تتحقق رحلة التحول الرقمي، تظهر الحاجة إلى تناول نموذج النضج الرقمي الذي يتضمن أبعاد محددة تسهم في مأسسة التدويل الافتراضي في التعليم الجامعي:

نموذج النضج الرقمي:

يشير مصطلح" النضج" إلى الاكتمال أو الاستعداد والذى يعد نتاج لتحقيق تقدم في تطوير ما في النظام، وقد يخلط البعض بين النضج والتحول الرقمي، وهنا لزم التمييز بأن النضج الرقمي هو أسلوب نظامي لتحقيق التحول الرقمي في المؤسسة، أو بمعنى آخر يعبر عن الوضع الراهن للمؤسسة فيما يخص التحول الرقمي، وما حققته من إنجاز لكى تتمكن من تبنى البيئة الرقمية التي تمكنها من المنافسة، حيث يتخطى النضج الرقمي مرحلة توظيف التكنولوجيا ليصل إلى تمكن المؤسسة من التعامل مع المعلومات والمهام المختلفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات متضمنة تغيير في المنتج، والخدمات، والعمليات، والمهارات، والثقافة والقدرات فيما يخص إتقان عمليات التغيير. ومن ثم يتضمن النضج الرقمي شق إداري وآخر تكنولوجي وبالتالي فهو أشمل من فكرة التحول الرقمي.

ومن ثم يمثل نموذج النضج الرقمي أداة لتقييم الوضع الراهن للمؤسسة فيما يخص التحول الرقمي وفقاً لأبعاد محددة(Teichert, 2019: p.1675) ، كما يعد أداة فعالة لتقديم خطوط عريضة لطريق واضح في رحلة التحول الرقمي وذلك من خلال خمسة أبعاد أساسية هي:

١– العميل **Customer**: من خلال تقديم خبرة تجعل العميل يعتبر المؤسسة شريك رقمي له من خلال إتاحة قنوات مفضلة له للتفاعل معه وتوجيه مستقبله سواء بشكل واقعي أو افتراضي، ويتضمن هذا البعد مشاركة العميل، وخبرته، وسلوكه، وثقة العميل وإدراكه.

٢– الاستراتيجية **Strategy**: التي تركز على التحول لزيادة الميزة التنافسية من خلال المبادرات الرقمية المتضمنة في استراتيجية المؤسسة، وتتضمن إدارة العلامة التجارية، وإدارة النظام البيئي، والتمويل والاستثمار، والسوق والعميل، والتجديد والابتكار، والإدارة الاستراتيجية.

٣– التكنولوجيا**Technology** : للمساعدة في ابتكار، ومعالجة، وتخزين، وتأمين وتبادل البيانات لمواكبة احتياجات العملاء بأقل تكلفة. ويتضمن هذا البعد التطبيقات، وربط الأشياء، والبيانات، وحوكمة تقديم الخدمات، والأمان، وهندسة التكنولوجيا.

٤– العمليات **Operations**: تنفيذ عمليات ومهام من خلال توظيف التكنولوجيات الرقمية لتوجيه الإدارة الاستراتيجية والارتقاء بفعالية وكفاءة العمل ويتضمن هذا البعد إدارة

التغيير، وإدارة الموارد آلياً، وإدارة الخدمات المدمجة، والإدارة الذكية للعمليات، وميكنة المعايير والحوكمة.

٥– الثقافة التنظيمية Organizational Culture: تعريف وتطوير الثقافة التنظيمية وعمليات الحوكمة لدعم التقدم تجاه النضج الرقمي والمرونة لتحقيق النمو والأهداف المبتكرة. ويتضمن هذا البعد الثقافة، والقيادة، وإدارة الموهبة والتصميم التنظيمي، وتمكين القوى العاملة.

ويسهم نموذج النضج الرقمي في تحقيق التحول الرقمي من خلال الاستفادة منه في كافة مراحل التحول الرقمي من خلال توضيح الفجوات في كل مرحلة، وتحديد المجالات الرئيسة التي تتطلب التركيز عليها والبدء بها كأولوية (Anderson and Ellerby, 2017: pp.11,12)

مما سبق تتضح الصلة الوثيقة بين التدويل الافتراضي وأبعاد النضج الرقمي من خلال إتاحة قنوات مفضلة لدى الفئات المهمشة من المشاركة في فرص التدويل المختلفة ومشاركة مؤسسته في رغباته واحتياجاته، بالإضافة إلى أن استراتيجية التدويل من داخل البلد تسهم في تعزيز التصنيف والسمعة الدولية والترويج للعلامة التجارية للجامعة بأقل التكاليف والجهود، نتيجة توظيف التكنولوجيا الرقمية في عمليات التعليم والتعلم، وإدارة المناهج والبرامج الدولية افتراضياً، بالإضافة إلى تطوير الثقافة التنظيمية لتقبل التغيير والتحول الرقمي من خلال المرونة وتدريب الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والقيادات على الاستخدام المرن للتكنولوجيا الرقمي في الأنشطة الدولية.

مجالات النضج الرقمي:

١– القيادة والتخطيط والإدارة: ويتضمن هذا المجال عدة عناصر هي:

- **الاستثمار المالي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التدريس، والتعلم، والبحث والتطوير وأعمال المؤسسة.**
- **التخطيط الاستراتيجي لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسة التعليم الجامعي**
- **إدارة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس والتعلم**

- **إدارة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحث العلمي بمؤسسات التعليم الجامعي.**
- **نظام معلوماتي لدعم عمليات التعليم الجامعي.**
- **تخطيط وتنفيذ تدريب للعاملين بمؤسسات التعليم الجامعي في مجال الكفايات الرقمية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**
- **العلاقة بين الجامعة والدولة فيما يخص دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**
- **سياسة الجامعة في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومتابعة التوجهات العالمية.**

٢– ضمان الجودة:

- **سياسات ضمان جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **متابعة دورية لبرامج الدراسة من حيث تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **تقييم التدريس، والبحث، والإداريين والفنيين**
- **المتابعة المستمرة لنتائج وتقدم العمل التدريسي البحثي**
- **إجراءات تحديد احتياجات، وتطوير وتطبيق مصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **الإجراءات المعتمدة لمتابعة قبول الطلاب، والتقدم الدراسي، واستكمال دراستهم المدعومة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

٣– البحث العلمي:

- **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد ونشر البحوث العلمية**
- **توظيف تكنولوجيا المعلومات في تطوير وإدارة المشروعات البحثية**
- **البحوث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **نظام دعم الباحثين لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى البحوث العلمية**
- **التدريب المستمر للباحثين لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في بحوثهم**
- **التعاون والشراكات بين الباحثين باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

٤– نقل التكنولوجيا والخدمات للمجتمع:

- **التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين المدعوم من تكنولوجيا المعلومات**
- **البحوث التطبيقية والمشروعات المهنية**
- **الربط بين الباحثين وقطاع الأعمال من خلال التكنولوجيا**

٥– التدريس والتعلم:

- **إعداد وتخزين واستخدام المحتوى الرقمي في التعليم والتعلم**
- **أساليب التعليم والتعلم المبتكرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **تطوير الكفايات الرقمية للمعلمين والطلاب**
- **تلاشى حاجز المكان في التعلم والتوجه نحو المناهج المفتوحة**
- **دعم المجموعات والفئات المهمشة باستخدام الوسائط التكنولوجية في التدريس والتعلم**

٦– ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- **التواجد الشبكي لمؤسسة التعليم الجامعي**
- **استخدام تكنولوجيا المعلومات في الترويج للجامعة**
- **التغلب على الأمية الرقمية والارتقاء بالتجديد في تطبيقات العاملين لتكنولوجيا المعلومات**
- **الثقة الذاتية وإثارة دافعية العاملين لاستخدام التطبيقات التكنولوجية**
- **إتاحة وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

٧– البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

- **إتاحة الموارد الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في التدريس والتعلم والبحث العلمي**
- **البنية التحتية التشاركية في التعليم الجامعي**
- **إتاحة الوسائل التكنولوجية للطلاب داخل وخارج قاعات الدراسة**
- **إتاحة البيئة الرقمية ونظم المعلومات للطلاب والعاملين**
- **إتاحة الدعم الفني ونظام تأمين معلوماتي (Durek et Al., 2018: pp.750, 751)**

وتعبر الباحثة عن نموذج النضج الرقمي بمجالاته وأبعاده المختلفة من خلال الشكل التالي:

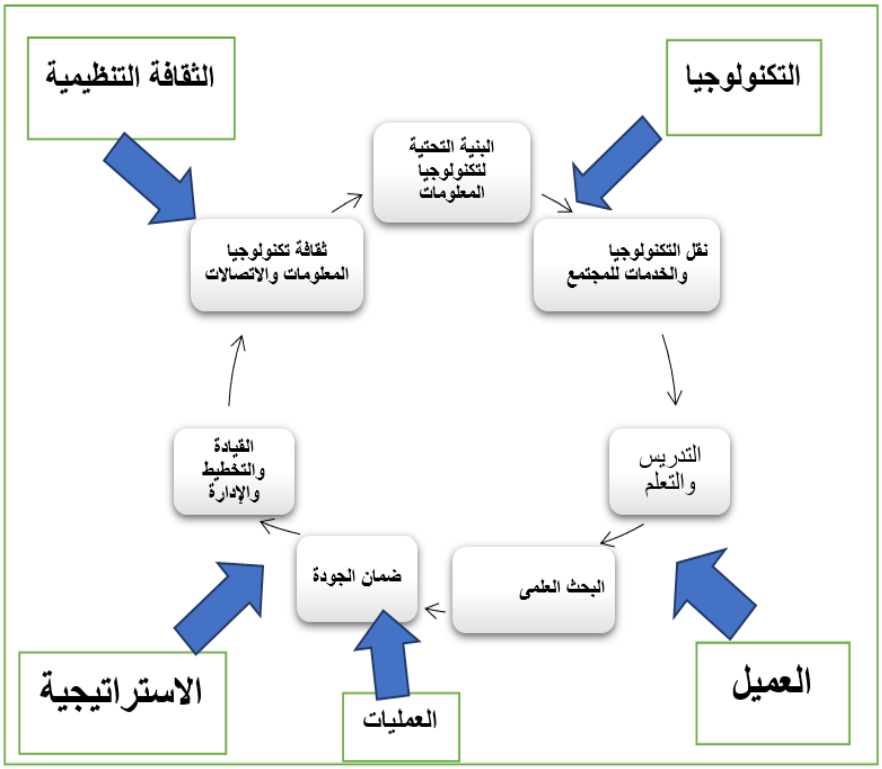

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الشكل السابق الصلة والعلاقة الوثيقة بين مجالات النضج الرقمي وأبعاده، وذلك من خلال الصلة بين مجالي القيادة والإدارة والتخطيط وكذلك ضمان الجودة والبعد الخاص بالاستراتيجية، باعتبار أن النضج الرقمي يتطلب خطط استراتيجية وقيادة لها رؤية مستقبلية، بالإضافة إلى استراتيجيات لضمان جودة الأداء فيما يخص أنشطة التدويل الافتراضي. أما المجالات المرتبطة بالعميل فتتمثل في مجالي البحث العلمي والتدريس والتعلم من خلال توظيف الوسائط الرقمية في تلبية احتياجات الطلاب، والباحثين وأعضاء هيئة التدريس وإتاحة فرص مشاركتهم في محاضرات وبحوث دولية بما يحقق تكافؤ الفرص. أما مجالي التدريس والتعلم ونقل التكنولوجيا والخدمات إلى المجتمع فيرتبطان ببعد العمليات بما يتضمناه من أنشطة تدريسية واستراتيجيات تعليم وتعلم، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا والخدمات المقدمة من الجامعة لخدمة المجتمع المحلى، والإقليمي والدولي. كما يشترك مجال

توظيف التكنولوجيا مع البنية التحتية في التعبير عن متطلبات البيئة الرقمية الافتراضية التي يتطلبها التدويل الافتراضي بما يعكس البعد التكنولوجي. وأخيراً البعد الخاص بالثقافة التنظيمية بما يتضمنه من محو للأمية التكنولوجية ونشر الثقافة الرقمية والخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم العملية التعليمية ويتيح فرص المشاركة في الأنشطة الدولية. ومن هنا اتجهت الدراسة الحالية إلى تناول بعض الخبرات الأجنبية في مجال التدويل الافتراضي للاستفادة منها في تطوير التعليم الجامعي المصري على ضوء نموذج النضج الرقمي وبما يحقق الربط بين المجالات والأبعاد السابق الإشارة إليها في الشكل السابق.

ثالثاً: ملامح التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي في الجامعات الفنلندية

يعد نظام الحكم السياسي الفنلندي برلماني جمهوري، فقد حصلت فنلندا على استقلالها كاملاً عن روسيا في عام ١٩١٧، حيث دافعت بنجاح عن استقلالها من خلال التعاون مع ألمانيا ومقاومة الغزوات اللاحقة من قبل الاتحاد السوفيتي – وإن كان ذلك مع خسارة بعض الأراضي.

وعلى المستوى الاقتصادي فقد تحولت فنلندا من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي حديث متنوع؛ حتى أصبح دخل الفرد هو من بين أعلى المعدلات في أوروبا الغربية، وكانت فنلندا هي الدولة الشمالية الوحيدة التي انضمت إلى العملة الموحدة لليورو في يناير ١٩٩٩. وحققت فنلندا تقدماً صناعياً ملحوظاً في ظل اقتصاد تحرير الأسواق لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما مكنها من المنافسة في التصنيع فيما يخص الأخشاب، والمعادن، والهندسة، وصناعة الإلكترونيات، بالإضافة إلى التميز في تصدير التكنولوجيا والارتقاء بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع التكنولوجيا الحيوية. وكانت فنلندا من أفضل اقتصاديات الاتحاد الأوروبي قبل عام ٢٠٠٩ حيث تخطت كافة الأزمات المالية العالمية، إلا أنها شهدت تراجع فى الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ مما أثر على التمويل الحكومي ونسبة الديون، وبدأ الوضع الاقتصادي في استعادة توازنه عام ٢٠١٦ مع تزايد معدل الاستثمارات.

أما على المستوى الاجتماعي، فتتمثل السمات الرئيسة لرفاهية الدولة الحديثة في فنلندا في التعليم عالي الجودة، وتعزيز المساواة، ونظام رعاية اجتماعية وطني. ويواجه المجتمع الفنلندي تحديات بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة بين السكان، وتقلص الانتاجية في الصناعات التقليدية مما يهدد التنافسية والنمو الاقتصادي، حيث تشكل الفئة العمرية فوق سن ٦٥

حوالي ٢٢,٢٦% من إجمالي السكان، وبلغ معدل النمو السكاني ٠,٢٦% في عام ٢٠٢١. كما ترتفع نسبة الإنفاق على التعليم إلى ٦,٤% بترتيب ٢١ على مستوى دول العالم. أيضاً من التحديات التي يواجهها المجتمع الفنلندي تقليص تكاليف سوق العمل، وتعزيز الطلب على الصادرات بسبب تقلبات الاقتصاد القائم على التصدير، وإصلاح نظم الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، إلا أن فنلندا ما زالت تعد من أكثر الدول الأوروبية تقدماً وتميزاً فيما يخص نظم الاتصالات (Central Intelligence Agency, 2021: pp.1–10)

يتضح من خلال العرض السابق للسياق الثقافي الفنلندي وجود العديد من التحديات التي يشهدها المجتمع والتي تتطلب بالضرورة تطوير استراتيجيات مؤسسات التعليم الجامعي بما يواكب تلك التحديات ويسهم في الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي ويعزز الخدمات الاجتماعية بالاستفادة من جوانب التميز ومنها ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم، والتقدم فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تدويل التعليم الجامعي:

ومن ثم اتجهت مؤسسات التعليم العالي الفنلندية نحو الاهتمام بالتدويل لتمكين الخريجين من المنافسة في سوق العمل، ومن ثم قامت وزارة التعليم بتطوير استراتيجية لتدويل التعليم الجامعي. حيث يعد التعليم، والثقافة والمعرفة هي المحاور الأساسية لنظام الرفاهية الفنلندي، وقد شهد التعليم العالي الفنلندي طفرة في نهاية الثمانينيات فيما يخص التدويل، فقد اهتمت المؤسسات الجامعية بالحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وجذب طلاب دوليين، بالإضافة إلى التدريس بلغات أجنبية. واهتمت سياسة التعليم العالي بمواكبة الاحتياجات التربوية للمجتمع وإعداد كوادر مهنية على أعلى مستوى من التعليم لمواكبة احتياجات المجتمع وسوق العمل. ويتضمن نظام التعليم العالي قطاعين هما الجامعات والتي تهدف إلى توجيه البحوث وتقديم الدراسة الجامعية بالمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، وجامعات العلوم التطبيقية الموجهة مهنياً والمعروفة باسم" البوليتكنيك **Polytechnics**" والمسؤولة عن إعداد المهنيين للعمل لخدمة سوق العمل وتوجيه البحوث والتطوير لدعم التعليم والتنمية الاقليمية(Chand, 2014: pp.15–23) .

وفى إطار دعم التدويل، أصبحت فترة التسعينيات هي بداية التعليم والتدريب باللغات الأجنبية، وتحول الاهتمام من التركيز على الحراك الدولي نحو التعليم الدولي والمهارات

الدولية التي تتسق مع سوق التعليم الدولي، وتم تأسيس مركز الحراك والتعاون الدولي في عام ١٩٩١ بهدف الارتقاء بالتعاون والحراك الدولي في المجتمع الفنلندي مع الاهتمام بالتعليم، والتدريب، والعمل، والثقافة والشباب. وهي مؤسسة مستقلة تحت مظلة وزارة التعليم والثقافة ترتقي بالتدويل في المجتمع الفنلندي.

وقامت فنلندا بتطوير هيكل الدرجة الجامعية بما يتناسب مع استراتيجية تدويل مؤسسات التعليم الجامعي ٢٠٠٩– ٢٠١٥، كما تم تقديم عدد من المقررات باللغة الانجليزية من مؤسسات التعليم الجامعي لتشجيع التبادل الطلابي وذلك بتمويل من الوزارة. وساهم التوجه نحو الاهتمام بالمقررات المكثفة، والمدارس الصيفية والموديلات قصيرة الأجل التي تتضمن أنشطة دولية ودراسة متعددة الثقافات، إلى التوجه نحو التدويل من البلد الأم، محلياً وإقليمياً، ومن ثم يحدث التعلم في اتجاهين: حيث يكتسب الطلاب الفنلنديين الخبرة من خلال التواصل عبر الثقافات، بالإضافة إلى تأقلم الطلاب الدوليين مع البلد المضيفة (Chand, 2014: pp.15–23)

مما سبق يتضح تطور التدويل بالجامعات الفنلندية ليتحول من مجرد التركيز على الحراك الدولي والسفر إلى دول أجنبية إلى ترسيخ فكر التعليم الدولي من داخل الدولة من خلال إتاحة مقررات بلغات الدول الأخرى والدراسات عبر الثقافية، وهو ما دفع الجامعات إلى الاستفادة من تميز فنلندا في تكنولوجيا الاتصالات من خلال التدويل الافتراضي الداعم لتوجيه الأنشطة الدولية من داخل البلد الأم.

التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي:

بدأت الإرهاصات الأولى للتوجه نحو التدويل الافتراضي أو من البلد الأم منذ تطوير الفكرة في التسعينيات، ومنذ ٢٠١٠ اتجهت سياسات التعليم الفنلندي للتأكيد على رقمنة نظم التعليم بكافة مستوياته، وفى عام ٢٠١٣ تم تضمين التدويل الافتراضي في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة لتدويل التعليم العالي، كما توصلت دراسة قام بها مركز الحراك الدولي في فنلندا عام ٢٠١٢ إلى أن التدويل لا يتم بشكل منظومي، وأوصت بمدخل منظومي يتضمن آليات على المستوى القومي. وفى عام ٢٠١٧ تبنى مؤتمر توصيات لدمج البعد الدولي في كافة المناهج لتحقيق الفهم متعدد الثقافات والمنظورات العالمية من خلال المناهج المقدمة للطلاب، وتضمنت التوصيات إعادة تصميم المناهج في كافة التخصصات ودمج

الطلاب الدوليين في التدريس والتقييم لقياس الكفايات التي تم تطويرها في منهج تم تدويله، وهذا يتطلب بالضرورة دعم أعضاء هيئة التدريس لتطوير وتنفيذ المناهج الدولية ودمج البعد الرقمي في أساليب التدريس للطلاب. (Weimer et Al., 2019: pp.21,22).

وفيما يلي عرض لملامح التدويل الافتراضي بالجامعات الفنلندية على ضوء عناصر الاطار المفاهيمي السابق عرضه:

الالتزام المؤسسي:

تهدف سياسات وزارة التعليم والثقافة إلى الارتقاء بتدويل مؤسسات التعليم الجامعي والبحث العلمي، ولكن أشارت الإحصائيات إلى أن عدد محدود وقليل جداً من الطلاب الفنلنديين شارك فى فرص الحراك الدولي، وبلغت النسبة ٣,٢% فقط في عام ٢٠١٧ من إجمالي الطلاب بمؤسسات التعليم الجامعي. لذا حددت أهدافها في تمكين طلاب وخريجي مؤسسات التعليم الجامعي الفنلندية وإثارة دافعيتهم للمشاركة في بيئات دولية متعددة الثقافات، وفهم التنوع والتحديات العالمية ومبادئ المجتمع المستدام (Weimer et Al., 2019: p.33).

مما سبق يتضح التزام صناع القرار والسياسة تجاه إتاحة فرص التدويل المختلفة من خلال تمكين الطلاب والخريجين من الكفايات اللازمة لمشاركتهم في أنشطة ومناهج ودراسات دولية. وبالتالي فإن هذا الالتزام يتيح تقديم الفرص الدولية بشكل افتراضي نتيجة انخفاض نسب المشاركة في فرص الحراك الدولي التي تتطلب الانتقال من بلد لأخرى.

القيادة، والهياكل الإدارية:

تم تطوير برنامج لتأهيل الإداريين بالمؤسسات الجامعية ومنحهم شهادة في العمل مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين وتتمثل متطلبات الحصول على الشهادة في دراسة مقررات بين ثقافية وفى اللغة(Weimer et Al., 2019: p.33) .

ويتيح هذا الإجراء فرص مشاركة كافة أعضاء الجهاز الإداري في الأنشطة الدولية من خلال دعمهم لبيئة مؤسسية وهياكل إدارية تيسر أنظمة التدويل الرقمية، كما أن منحهم شهادة في التعامل مع الطلاب تمكنهم من تفعيل المنصات الإلكترونية، ومتابعة البريد الإلكتروني والتسجيل الإلكتروني للمقررات بما يذلل العقبات التي تعوق التعليم الدولي. كما أن دراسة مقررات في اللغة تمكنهم من التواصل مع أعضاء هيئة التدريس الدوليين والإلمام

بالثقافات الدولية المختلفة لجذب الشركاء والتواصل الفعال معهم، بالإضافة إلى التعامل المرن مع المنصات والبرمجيات التي تكون عادة باللغة الإنجليزية.

دعم الطلاب الدوليين (اتحاد الطلاب الدوليين):

يتم تمكين الطلاب الدوليين من خلال:

- اتحاد الطلاب الدوليين: حيث يتم دعم الطلاب الدوليين من خلال العمل في مؤسسات اتحاد الطلاب عبر المنصات الإلكترونية (عن بعد) مثل المجلس الممثل للاتحاد والذي يقدم خدمات الترجمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويسهم في ربط الطلاب الدوليين والشؤون إلكترونياً بالأقسام المختلفة المنوط لها الدفاع عنهم وحمايتهم، كما يتم الارتقاء بإمكانية أن يكون للطلاب الدوليين تأثير، من خلال وجود طالب ممثل عن إدارة الجامعة يسعى إلى تأسيس علاقات بين النوادي الدولية والجمعيات المختلفة.
- تأسيس" نادى اللغات": حيث يتقابل الطلاب الدوليين والمحليين معاً لتعلم اللغات المختلفة عبر تقنيات مختلفة مثل السكايب، والفصول الافتراضية، والفيس بوك، وغيرها (Weimer et Al., 2019: p.34).

وبالتالي يسهم التدويل الافتراضي بتقنياته المختلفة في دعم الطلاب الدوليين وتيسير سبل التواصل بينهم وبين الأقسام المختلفة بالجامعة، وبين مراكز تعليم اللغات، والجهات الداعمة لشؤونهم، بالإضافة إلى تيسير التبادل الثقافي واللغوي بين الطلاب الأجانب وطلاب الجامعات الفنلندية. وهو الأمر الذى يصعب تحقيقه في ظل التدويل الواقعي وجهاً لوجه نتيجة ارتفاع الكلفة ومشقة السفر والانتقال، بالإضافة إلى أن تعذر الحصول على تلك الخدمات قد يشكل عامل طرد وتثبيط للهمم لدى الراغبين في المشاركة في فرص التدويل المختلفة، بالإضافة إلى التمييز وعدم تكافؤ الفرص نتيجة تمكن البعض من توفير التمويل اللازم للسفر ووجود عامل اللغة لديه مما يسهم في حرمان فئات معينة دون غيرها من الحصول على فرص الدراسة الدولية.

التعليم عبر القوميات:

يتحقق التعليم عبر القوميات من خلال نوعين من المناهج الرسمي، وغير الرسمي الذي يتضمن الأنشطة اللاصفية، بالإضافة إلى أساليب التدريس والتعلم، وفيما يلي توضيح لما حققه التعليم الجامعي الفنلندي فيما يخص التعليم عبر القوميات:

المنهج الرسمي:

- **لابد أن يدرس كل طالب فنلندي مقرر أو اثنين مع الطلاب الذين حصلوا على فرص دولية كجزء من المنهج المحوري، مع توظيف أساليب التدريس لتيسير التبادل بين الثقافي بين الطلاب، ويتم التبادل الثقافي والدراسة إما وجهاً لوجه أو عبر الوسائط الإلكترونية والمنصات الافتراضية التي تتيح مشاركة طلاب من دول أخرى في حالة عدم حصول طلاب فنلنديين على فرص دولية.**
- **دمج البعد الدولي في المناهج المحورية: من خلال تطوير محتوى المقررات والمناهج التي تدرس بالجامعات بحيث يتضمن دراسات دولية وعبر الثقافات بما يتسق مع متطلبات السياق العالمي.**

التدريس والتعلم:

- **يتم دمج الموديولات الخاصة باللغة والتواصل في المناهج المحورية.**
- **الارتقاء ببيئة تعلم دولية تدعم الدراسة عبر القوميات في المقررات المختلفة.**
- **تقديم مقررات افتراضية عبر الشبكات تضم الطلاب من البلد الأم(فنلندا) وطلاب من دول أخرى، والاشتراك في تقديم التقارير وإنهاء المهام الخاصة بالمقرر مع عقد لقاءات بتقنية الفيديوكونفرانس.**
- **الاعتماد على المجموعات المختلطة في التدريس أي التي تضم طلاب بلغات مختلفة مما يسمح بالتفاعل، حيث تشير الممارسة أن أصحاب اللغة الأم لم يتجنبوا التواصل إطلاقاً مع الطلاب الدوليين(Weimer et Al., 2019: pp.33, 34) .**

مما سبق يتضح دمج البعد الدولي في المناهج وأساليب التدريس والتعلم بدعم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يمكن الطلاب من المشاركة في مقررات دولية والحصول على فرص التعليم عبر القوميات دون الحاجة إلى الانتقال من البلد الأم. بالإضافة إلى تمكين أعضاء هيئة التدريس من تدويل أنشطتهم التدريسية وثقل خبراتهم وتمكين طلابهم من جدارات الألفية الجديدة ومتطلبات السوق العالمي من خلال التدريس المختلط، وعابر للقارات والثقافات المختلفة. كما أن تمكن أعضاء هيئة التدريس والطلاب من مهارات التعلم الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيف الوسائط الرقمية في

التدريس والتعلم يعد من أولويات العصر الرقمي ومتطلبات مواكبة المهن الرقمية والدولية.

سياسات وممارسات أعضاء هيئة التدريس:

تضمنت سياسات تمكين أعضاء هيئة التدريس من توجيه التدويل الافتراضي ما يلى:

- تقديم التدريب التربوي لأعضاء هيئة التدريس لتطوير أساليب تدريس لقاعات دراسية وفصول افتراضية متعددة الثقافات.
- تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتقديم الإرشاد والدعم الأكاديمي للقائمين على التخطيط التربوي حول كيفية دمج التدويل الافتراضي في الخطة التربوية.
- يتم دعوة أعضاء هيئة تدريس دوليين لتدريس مقرر أو أكثر في التعليم الجامعي ومثال لذلك: برامج الدرجة السويدية(Weimer et Al., 2019: pp.34, 35) .

التبادل الافتراضي:

وتضمنت استراتيجيات التعليم الجامعي الفنلندي فيما يخص التبادل الافتراضي ما يلي:

- إتاحة فرص التبادل عبر الثقافي في برامج الدرجات الجامعية المختلفة
- دعوة شركاء دوليين من خلال الحراك الافتراضي لتقديم محاضرات في مقررات بالمناهج المحورية.
- تطوير فرق التبادل الثقافي الافتراضية:

لتحقيق جودة التدريس والتعلم في الفصول الافتراضية، قدمت جامعات فنلندا نموذج الفرق الافتراضية المرتكز إلى مصفوفة المبادئ ٣ X٣ وتتضمن مبادئ مؤثرة على جودة التعليم والتعلم في بيئة تعلم متعددة الثقافات واللغات وهي تختص بالبعد المؤسسي، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب. ويتضمن البعد المؤسسي ما يلي:

١– إتاحة بيئة تعلم دامجة

٢– تقديم الدعم المؤسسي لبيئة موجهة للتعلم

٣– دمج الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في المؤسسة من خلال شراكة تعاونية بين عدد من مؤسسات التعليم الجامعي في العالم تتيح فرص التبادل الثقافي من خلال الدراسة الافتراضية عبر الشبكات.

أما البعد الخاص بأعضاء هيئة التدريس فهو يركز على العمليات التربوية:

- **الارتقاء بالوعي الخاص بعمليات التعليم والتعلم**
- **تأمل مداخل التدريس المختلفة**
- **التفاوض حول عمليات التعلم التي تدير التنوع. وفى هذا البعد يظهر تأثير الخلفيات الثقافية على عمليات التعلم الافتراضي ومداخل التدريس.**

وأخيراً البعد الخاص بالطلاب الذي يركز على المخرجات التربوية ويتضمن:

- **الهوية الثقافية**
- **الاستفادة من الوعي بالفروق الثقافية والقدرة على التعامل مع التنوع اللغوي**
- **اكتساب وتطبيق المعرفة بين الثقافية والمرتبطة بالسياق في سياقات ثقافية مختلفة. ويتجلى ذلك في الدراسات الافتراضية التي تتضمن التنوع اللغوي في التواصل المكتوب.**

ويتمثل دور الفريق الافتراضي بين الثقافي في دعم ممارسات طلاب مستوى الماجستير الفنلنديين بالتعاون مع طلاب من النمسا خاصة فيما يخص المخرجات التربوية، والعمليات ومداخل التدريس، أما البعد المؤسسي فهو يضمن الالتزام بالتنفيذ من خلال الشراكة بين الجامعات النمساوية والفنلندية.

إدارة الفرق الافتراضية:

المرحلة الأولى: الإعداد: تتضمن تحديد الرسالة، واختيار القوى البشرية، وتصميم المهام، والتكنولوجيا، ونظم التعزيز والإثابة، والدمج التنظيمي.

المرحلة الثانية: التدشين: تتضمن الأهداف والقواعد التي يجب مناقشتها في ورش العمل الأولى والتي تمثل أساس نجاح الإدارة الناجحة للأداء.

المرحلة الثالثة: تطوير الفريق: وتتضمن إثارة الدافعية وتنظيم التواصل من خلال تدريب الفريق، وتقييم التدريبات، وضم أعضاء جدد للفرق.

المرحلة الأخيرة: وتتضمن تقييم الانجازات وتقديرها، وعلى الجانب الآخر تحفيز الفرق الافتراضية للتعاون في المستقبل.(Chydenius and Jadin, 2017: pp.4,5)

مما سبق يتضح دور فرق التبادل الثقافي الافتراضية في ضمان استمرارية جهود التدويل الافتراضي وجودتها من خلال الاهتمام باتساق المخرجات التربوية مع متطلبات الثقافات الدولية المختلفة، مع الاهتمام بتنويع أساليب واستراتيجيات التدريس التي تتناسب

مع متطلبات بيئات التعلم الافتراضية، والارتقاء بشراكات مؤسسية وبيئات تعلم داعمة لاستمرارية فرص التبادل الافتراضية بين الخبرات الدولية والثقافات المختلفة.

شراكات دولية وبرامج تعاونية مشتركة:

- مدرسة صيفية دولية: تقدم برامج الدرجات الجامعية بفنلندا مدرسة صيفية دولية تتيح للطلاب فرص المشاركة في برنامج مع ضيوف دوليين
- برنامج الصداقة الأسرية: ويهدف هذا البرنامج إلى إتاحة الفرص للأسر والعائلات المحلية لرعاية الطلاب الدوليين(Weimer et Al., 2019: p.34)

تدويل البحث العلمي:

- يتم دعوة الطلاب للمشاركة في المشروعات البحثية الدولية مع تبنى استراتيجية للتسويق لفرص التدويل الافتراضي وأهميتها(Weimer et Al., 2019: p.35) .

مما سبق يتضح انعكاس السياق الثقافي الفنلندي على التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي من خلال توظيف التقنيات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يتميز المجتمع الفنلندي بتقدمه فيها لخدمة ودعم الطلاب الدوليين، وإتاحة بيئات تعلم افتراضية، ومنصات الكترونية لتأهيل القيادات، والجهاز الإداري وأعضاء هيئة التدريس للاستجابة لمتطلبات التدويل الافتراضي عبر الثقافات المختلفة. كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي الفنلندي وزيادة معدل الانفاق على التعليم ساهم في تطوير المدارس الصيفية، وبرامج الصداقة الأسرية لدعم الطلاب الدوليين، والتدريس الدولي المشترك، وأندية اللغات والتعليم عبر القوميات. كما تجلى تأثير توجيه التعليم لدعم التنمية الاقليمية وسوق العمل من خلال دمج البعد الدولي وموديولات خاصة باللغة في المناهج المحورية، وتطوير محتوى المقررات والمناهج بحيث يتضمن دراسات دولية وعبر الثقافات بما يتسق مع متطلبات السياق العالمي.

رابعاً: ملامح التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي فى جامعات ولاية نيويورك الأمريكية

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية، وتمثل ثالث أكبر دول العالم بعد روسيا وكندا من حيث المساحة، وفى السكان بعد الصين والهند، ويمثل النظام السياسي جمهورية فيدرالية ترتكز إلى الدستور ولديها ديمقراطية قوية، وجعل النظام الفيدرالي لكل ولاية نظام خاص بها، وتعتمد الديمقراطية الأمريكية على مبادئ أساسية هي المساواة بين الأفراد في التعبير عن آرائهم، والحرية الفردية وعدم التمييز بين الأفراد.

كما تتضمن الولايات المتحدة أكبر اقتصاد تكنولوجي يوجهه السوق، حيث تتضمن أغلب القرارات مرونة أكثر من مثيلاتها في أوروبا واليابان في تطوير منتجات جديدة، إلا أن الانهيار الاقتصادي العالمي في ٢٠٠٨ أدى إلى تراجع الولايات المتحدة حيث وصل معدل التضخم إلى ٨,٣%. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٥٩٥٠٠ دولار، حيث تعمل الشركات الأمريكية وفق أحدث تقنيات التقدم التكنولوجي، لا سيما في أجهزة الكمبيوتر والأدوية والمعدات الطبية والفضائية والعسكرية. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الأمريكي احتل المرتبة الثانية بعد الصين، في عام ٢٠١٤، بعد أن ظل كأكبر اقتصاد في العالم لأكثر من قرن من الزمان، حيث تضاعف معدل النمو الاقتصادي أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو في الولايات المتحدة.

وما زالت تتمتع الشركات التجارية الأمريكية بمرونة أكبر من نظيراتها في أوروبا الغربية واليابان في قرارات توسيع مصنع رأس المال، وتسريح العمالة الفائضة، وتطوير منتجات جديدة. في الوقت نفسه، تواجه الشركات حواجز أكبر لدخول الأسواق المحلية لمنافسيها مما تواجهه الشركات الأجنبية لدخول الأسواق الأمريكية.

كما أقر الكونجرس ووقع الرئيس السابق دونالد ترامب على قانون التخفيضات الضريبية والوظائف في ديسمبر ٢٠١٧، والذي، من بين أحكامه المختلفة، يخفض معدل ضريبة الشركات من ٣٥٪ إلى ٢١٪؛ كما يخفض معدل الضريبة الفردية لذوي الدخل الأعلى من ٣٩.٦٪ إلى ٣٧٪، وبنسب مئوية أقل لذوي الدخل المنخفض.

وتشمل المشاكل طويلة الأجل التي تواجهها الولايات المتحدة في ركود أجور الأسر ذات الدخل المنخفض، والاستثمار غير الكافي في البنية التحتية المتدهورة، والارتفاع السريع في التكاليف الطبية وتكاليف المعاشات التقاعدية لكبار السن من السكان، ونقص الطاقة، والعجز الكبير في الحساب الجاري والميزانية.

ويبلغ عدد السكان ١٢٣,٢١٢,٣٠٧% نسمة، لذا تتنوع بها المجموعات العرقية، بالإضافة إلى ارتفاع نسب المعمرين في سن ٦٥ وأكثر، حيث وصلت نسبة من يزيد أعمارهم عن ٦٥ إلى ١٦,٨٥% وفقاً لتقديرات عام ٢٠٢٠، ويصل معدل البطالة إلى ٨,٦%. لذلك وقع الرئيس السابق أوباما على قانون حماية المريض والرعاية الميسرة في مارس ٢٠١٠، وهو إصلاح للتأمين الصحي تم تصميمه للوصول إلى ٣٢ مليون أمريكي إضافي.

وتتضمن الولايات المتحدة نظام اتصالات كبير ومتقدم تقنيًا ومتعدد الأغراض؛ مع معدل انتشار مشتركي الهاتف المحمول بحوالي ١٢٩٪؛ وتكنولوجيا الجيل الخامس. إلا أن تفشي فيروس كورونا COVID-19 أثر سلبًا على إنتاج الاتصالات على مستوى العالم؛ كما تباطأ إنفاق المستهلكين على أجهزة وخدمات الاتصالات بسبب تأثير الوباء على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم(Central Intelligence Agency, U.S.A, 2021: pp.1-10) .

تدويل التعليم الجامعي:

تختلف الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها من الدول في لامركزية إدارة التعليم من خلال وجود هيئة فيدرالية تتحمل مسؤولية التعليم العالي وتسهم في توجيه خطة التدويل بالتعليم الجامعي. وتقوم عدد من الهيئات الفيدرالية متضمنة أقسام التعليم، والدفاع، والتجارة بإدارة البرامج التي ترتقي بالحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والتعاون البحثي وغيرها من الأنشطة الدولية. وقد اشتدت المطالبات بسياسة قومية موحدة للتدويل، فقد أدى تنوع حجم وعدد نظم التعليم الجامعي الأمريكي، إلى صعوبة تطبيق سياسة قومية على كافة المؤسسات.

وقد شهدت مؤسسات التعليم الجامعي الأمريكية توسع في التدويل في السنوات الأخيرة، فقد ساد التوجه نحو إعداد الطلاب للعالمية منذ ٢٠١١، مع توجيه الأولوية للحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، يليها تطوير الشراكات مع المؤسسات الدولية. وتدار الأنشطة الدولية داخل الحرم الجامعي الأمريكي بشكل مركزي، حيث يوجد مكتب واحد مسؤول عن إدارة أنشطة وبرامج التدويل في حوالي ٥٨% من المؤسسات الجامعية. واتجهت الجامعات في السنوات الخمسة الأخيرة إلى التركيز على المتطلبات العامة العالمية للتعليم الجامعي ونواتج تعلم الطلاب، كما يتم أخذ الخبرة الدولية في الاعتبار عند تعيين، أو انتداب أو ترقية أعضاء هيئة التدريس، ويتيح أكثر من نصف الجامعات تمويل مؤسسي ومنح للدراسة بالخارج خصوصاً الصين، والهند وفيتنام.

التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي:

أشارت رابطة التعليم الدولية بين الثقافية إلى أن أنسب وسيلة لتدويل التعليم هي المناهج التي ترتقي بتعلم الطلاب، من خلال زيادة معارفه وفهم المشكلات الدولية مثل التآلف مع ثقافات الشعوب. كما أن المحتوى الدولي للبرامج الدراسية سوف يمكن الطلاب من فهم

ثقافتهم، بالإضافة إلى اكتسابهم المهارات والمعرفة الدولية داخل الحرم الجامعي من خلال مقررات عالمية أو تركز على قضايا دولية. ومن ثم أصبح أفضل مكان للتعلم الدولي للطلاب الأمريكيين هي الجامعات الأمريكية ذاتها (Ardakani et Al., 2011: pp.1691, 1692)

ولم يكن التدويل الافتراضي أو من داخل الجامعة الأم في قمة قائمة الأولويات، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى مزيد من الجهود المرتكزة إلى الأنشطة داخل الحرم الجامعي من خلال المقررات، والأنشطة المصاحبة، والتفاعل مع المجتمع الدولي لإتاحة فرص اكتساب الكفايات الدولية(Helms and Brajkovic, 2018: pp.4–6)

كما أشارت نتائج دراسة مسحية لعدد ٥٩٩ من مؤسسات التعليم الجامعي الأمريكية في ربيع ٢٠٢٠ إلى قيام ٩٦% منها بإلغاء كافة الفعاليات داخل الحرم، وإلغاء ٨٨% منها الحراك الدولي للعاملين وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى قيام ٨٢% بإلغاء الحراك الدولي للطلاب، نتيجة جائحة كورونا وتم التوجه نحو:

- تقديم الدعم الفني للطلاب الدوليين عن بعد.
- تبنى مقاييس جديدة في اختيار الطلاب الدوليين، واجراء الاختبارات عبر الشبكات، وتسليم استمارات التقدم بشكل الكتروني ايضا.
- تطوير برامج ترتكز إلى أهداف التعلم الدولية.
- توجيه البحث العلمي نحو التأكيد على أهمية الدراسة الدولية في تحسين المخرجات الأكاديمية، وفرص التوظيف، والتأثير الايجابي على المواطنة (Martel, 2020: pp.3–13)

ومن ثم فإن التغيرات العالمية وتأثرها بجائحة كورونا العالمية ساهمت في تعزيز الجهود الأمريكية للتوجه نحو التدويل الافتراضي لمواكبة متطلبات النضج الرقمي بالتعليم الجامعي، وبما ييسر على أعضاء المجتمع الجامعي الاستفادة من فرص التدويل، ويسهم في الإتاحة العادلة والفرص المتكافئة فيما يخص المشاركة في الأنشطة وفرص التعليم الدولية.

وفيما يلي عرض لملامح التدويل الافتراضي بجامعات ولاية نيويورك على ضوء عناصر الإطار المفاهيمي السابق عرضه:

الالتزام المؤسسي:

قام مكتب البرامج الدولية في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع مكتب بيئات التعلم في تدشين المشروع عبر القوميات لتطوير مقررات افتراضية ذات بعد دولي ويتم تدريسها من قبل فرق عمل تعاونية دولية بما يتسق مع رسالة مركز التعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات بجامعات ولاية نيويورك، الذى قدم نموذج لربط الطلاب داخل الحرم الجامعي مع أقرانهم في الدول الأخرى من خلال نموذج مبتكر للتدريس والتعلم باستخدام التكنولوجيا عبر الشبكات لإتاحة تعلم عالمي وخبرات بين الثقافات داخل قاعات الدراسة، ويطلق عليه عدة مسميات عبر دول العالم المختلفة منها:

- **التعلم الشبكي العالمي**
- **التعلم التعاوني عبر الشبكات**
- **مجتمعات التعلم الافتراضية**
- **التبادل والحراك الافتراضي**

كما تقدم جامعات ولاية نيويورك دعماً والتزاماً مؤسسياً تجاه التدويل الافتراضي لأنشطة التعليم والتعلم من خلال عدد من المنح الداعمة، ومنها منحة تكنولوجيا التعليم الابتكاري وهى برنامج تنافسي يرتقى بالبحث ويدعم فهم دور التكنولوجيا في دعم نجاح الطلاب والتميز الأكاديمي من خلال دعم البرامج التي تحقق أياً مما يلى:

- **الارتقاء بالتعليم والتعلم من خلال تدريس مرن ومبتكر بأشكال مختلفة**
- **تطوير المهارات من خلال دعم مجتمعات الممارسة عبر التخصصات والمؤسسات المختلفة.**
- **دعم البحوث الخاصة بالممارسات التربوية لتحسين الممارسات التدريسية المختلفة.**
- **تطوير بيئات التعليم والتعلم بما يطور تقديم المحتوى والمقررات والبرامج بشكل تعاوني عبر دول العالم (Center for International Education and Global Strategy, 2020: pp.3,4)**

مما سبق يتضح أن جهود التدويل الافتراضي تتم وفق استراتيجية على مستوى الجامعات لضمان تمويل ودعم الأنشطة الدولية، وهو نتاج منطقي للامركزية إدارة التعليم الأمريكي، مما أتاح الفرصة لاستقلالية كل ولاية وكل جامعة في إدارة شؤون التدويل بها. كما تميزت جامعة

نيويورك بمأسسة جهود التدويل الافتراضي من خلال مركز لدعم استراتيجية التعليم الدولي والعالمي بالتنسيق مع مركز التعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات، مما يؤكد الالتزام المؤسسي تجاه التدويل الافتراضي.

القيادة، والهياكل الإدارية:

تتسم القيادة والهياكل الإدارية بجامعات ولاية نيويورك بالمرونة فيما يخص التسجيل بالمقررات الدراسية واعتماد الساعات الدراسية، فبالرغم من تسجيل الطلاب في برامج للدراسة بالخارج، إلا أنهم يمكنهم الدراسة من داخل الحرم وكأنهم سافروا للخارج. كما تتيح فرصة المشاركة في إدارة البرنامج من أكثر من مؤسسة دولية على مستوى العالم بما يمكن الطالب من الحصول على شهادات من تلك المؤسسات الدولية كلها ثم اعتمادها من الجامعة الأم.

دعم الطلاب الدوليين:

يتم دعم الطلاب من خلال برامج افتراضية منها:

- **برنامج دولي للمرحلة الجامعية الأولى مدته ٦ أسابيع ومفتوح لكافة الطلاب من أي مؤسسة تعليم جامعي. حيث يشارك الطلاب في مقررات (٣ ساعات معتمدة) لعرض قصص نجاح مشروعات بالشراكة مع منظمات مجتمعية على مستوى العالم، تسهم في دعم التعاون بين الطلاب في مجموعات عمل صغيرة تسهم في تحقيق أهداف عديدة منها:**
- **تعلم ثقافة بلاد ودول أخرى**
- **التعرف على التحديات التي تواجهها المنظمات المجتمعية الدولية.**
- **اقتراح حلول مبتكرة للمشكلات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية.**
- **ويتضمن التسجيل في البرنامج اختيار مقررين هما: رواية قصص بين ثقافية للتنمية المستدامة، ومقرر آخر مرتبط بالأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. ويتمثل المدى الزمنى للتنفيذ في ٦ أسابيع(وتتم دراسة المقرر الأول في الأسبوع الأول والثاني من خلال البدء بعمل تقييم ذاتي وتحديد هدف لتحقيقه، ثم دراسة مقدمة في التواصل عبر الثقافات ونظرة عامة عن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية يليها دراسة محتوى المقرر الأول، ثم المقرر الثاني الخاص بالأهداف الإنمائية في الأسبوع الثالث، ثم إعداد مشروع في الأسبوع الرابع والخامس، وأخيراً تقديم عرض نهائي وتأمل ما تم إنجازه في الأسبوع**

السادس). ومن ثم يتحقق دعم الطلاب من خلال تفاعلهم مع الشركاء الدوليين من الدول المختلفة، والتعاون مع طلاب من دول أخرى في تطوير المشروع، ثم تطبيق الدروس المستفادة في جامعاتهم. وتتاح كافة المقررات بنظام المصادر التعليمية المفتوحة Open Educational Resources عبر نظام إدارة التعلم بلاك بورد Blackboard (SUNY COIL Global Commons, 2021: pp.1-3)

التعليم عبر القوميات:

- تدويل المنهج: يعتبر نموذج التعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات COIL نموذج فعال من حيث الكلفة، والإتاحة للتعلم الدولي والخبرة بين الثقافية لأكبر عدد من طلاب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن ٩٠% من طلاب المرحلة الجامعية الأولى لا يشاركون في الدراسة الدولية. لذا تم تضمين مدخل التعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات كجزء من استراتيجية التدويل الشاملة من خلال دراسة تتخطى الحواجز الجغرافية وتتيح التفاعل الثقافي.
- التدريس والتعلم التعاوني بمشاركة دولتين أو أكثر من خلال التواصل الرقمي: حيث يتعاون أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الأمريكية مع نظرائهم في الجامعات الأخرى على مستوى العالم لتطوير محتوى مقرر مشترك، ويشترك الطلاب معاً من الدول المختلفة في تقديم التكليفات المطلوبة التي تواكب مخرجات التعلم المتوقعة
- مقررات قصيرة المدى(شهرين): يشترك الطلاب من جامعتين في دولتين أو أكثر في محتوى مقرر دراسي موحد مع استمرار القيد داخل مؤسساتهم، ثم يجتمع الطلاب معاً افتراضياً عبر الفيديو، أو البريد الإلكتروني، أو بالوسائل الصوتية أو بمزج الوسائل السمعية والبصرية لمناقشة المواد التعليمية الخاصة بالمقرر، وحل المشكلات الخاصة بالممارسة، وإنتاج نمط آخر من المنتجات.

سياسات وممارسات أعضاء هيئة التدريس:

- يتم تنظيم لقاءات تعريفية وبرامج تنمية مهنية للسادة أعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على منهجية التعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات من جانب مركز التعليم الدولي، وتتضمن تلك اللقاءات معلومات خاصة بالعمليات اللازمة لتطوير مقرر تدريسي،

ودمج موديول تعلم دولي في مقرر يحقق اندماج الطلاب في أنشطة تعلم دولية، ويتيح فرص التبادل الافتراضي.

- برنامج تدريبي افتراضي مدته ٥ أسابيع: يقدم مركز التعلم الدولي التعاوني برنامج متاح لكافة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة لتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، ويتضمن ٣ مراحل لتطوير الشراكة الدولية باستخدام مدخل التعلم بالممارسة. حيث يشارك المتدربون في مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بالمقررات الطلابية، ومن خلال التواصل الفعال ودعم الميسرين باستخدام الأدوات المتزامنة وغير المتزامنة وذلك لمدة ساعتين أسبوعياً في برنامج يتم تقديمه ٤ مرات سنوياً. ويتوقع بانتهاء البرنامج أن يحصل المتدربين على المعارف ويكتسبون الثقة لتطوير شراكة فعالة، ويعد هذا البرنامج متطلب أساسي لعمل أي عضو هيئة تدريس.
- أكاديمية تطوير مقررات التعلم الدولي التعاوني COIL Course Development Academy: تقدم برنامج اختياري لأعضاء هيئة التدريس وشركائهم الدوليين. كما أن الالتحاق بالأكاديمية يتطلب ترشيح من منسق مركز التعلم الدولي التعاوني ويستهدف البرنامج أعضاء هيئة التدريس الذين يرغبون في تطبيق موديول تعلم دولي عبر الشبكات بالتعاون مع شريك دولي في برنامج افتراضي مدته ٨ أسابيع. ويتم الارتكاز إلى مدخل التعلم بالعمل واندماج المشاركين في عدد من الأنشطة الخاصة بمقررات طلاب COIL، ثم يبدؤون فى التواصل معاً من خلال قضاء المهمة الأولى فى التعود على التكنولوجيا، فى حين أن الأسابيع الأربعة الأخيرة تتضمن تواصل مكثف بين الشركاء للمرور بخبرة التعاون عبر الشبكات، وتطوير محتوى مقرر للطلاب يتضمن نواتج التعلم المتوقعة، والمهام، والأدوات، والخطة الزمنية وذلك قبل بدء التدريس الفعلي.
- مجتمعات الممارسة COIL Community of Practice: تتضمن تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس فى موضوعات مختلفة هي نواتج التعلم، وإدارة الوقت، ونظم إدارة التعلم والتكنولوجيا، وغيرها من الموضوعات التي تستجد (Center for International Education and Global Strategy, About COIL, 2020: pp.1,2)

ويتحقق تميز الممارسات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس في جامعات ولاية نيويورك في مأسستها من خلال اعتبار مشاركتهم في التدريب الافتراضي لتطوير شراكات دولية متطلب أساسي لعمل عضو هيئة التدريس، كما أن التنمية المهنية عبر الشبكات تسهم في تعزيز رقمنة العمل الجامعي وتحقيق النضج الرقمي، وقد دعم هذا التوجه كون الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكبر اقتصاد تكنولوجي على مستوى العالم كما سبقت الإشارة إلى ذلك في السياق الاقتصادي.

التبادل الافتراضي:

حيث يتم إتاحة برامج التبادل الافتراضية، وتتضمن برامج دولية عبر الشبكات، وفترات امتياز افتراضية، وزيارات ميدانية افتراضية، أو تعلم دولي إلكتروني. كما تم تدويل المناهج من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والمواد التعليمية الرقمية، والمصادر التعليمية المفتوحة بما يضمن إتاحة فرص التدويل لكافة الطلاب.

شراكات دولية وبرامج تعاونية مشتركة:

يعد تطوير شراكات دولية هو أساس مقررات التعلم الدولي، ومن ثم يمكن التعرف على أنسب الشركاء الدوليين من خلال ٣ أساليب:

- **وجود علاقات مهنية سابقة: من خلال وجود تواصل مسبق بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم في المؤسسة الدولية مما ييسر توثيق العلاقات بين الطرفين ويقلص الوقت المطلوب لتطوير مقررات دولية.**
- **المشاركة في التعريف بالتعلم الدولي عبر الشبكات: مما يمكنهم من التواصل مع شركاء دوليين، كما سيتمكنون من تعلم استراتيجيات واكتساب مهارات تكوين شركات جديدة كجزء من البرنامج.**
- **الاستعانة بشبكة العلاقات الدولية مع الجامعات المختلفة على مستوى العالم.**

تدويل البحث العلمي:

- **سلسلة ويبينارات بحثية افتراضية: يتيح منتدى شهري تفاعلي افتراضي الفرصة للارتقاء بمهارات الباحثين الراغبين فى الحصول على منح لتمويل أبحاثهم من خلال مقابلة خبراء من كافة الهيئات الفيدرالية للتشارك حول التحديات البحثية، وفرص**

التمويل الجديدة، (SUNY Research Forward Webinar Series, 2021: p.1)

- مدارس صيفية لنقل وتسويق الابتكار والتكنولوجيا: تتيح للباحثين المعرفة والشبكات الدولية التي تمكنهم من توظيف التكنولوجيا للتسويق لأفكارهم من خلال تدريب وتعليم وإرشاد المشاركين فيما يخص ريادة الأعمال لتأمين التمويل اللازم لنقل التكنولوجيا إلى السوق(SUNY Startup Summer School (S4) , 2021: p.1)
- الحصول على منح بحثية فى مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM: من خلال المشاركة فى سلسلة من الويبينارات الافتراضية لإعداد الباحثين للمنافسة على جائزة الحصول على منحة برنامج بحثي. (Graduate Research Fellowship Program (GRFP), 2021: p.1)

خامساً: دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي فى الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية

يتناول هذا الجزء ما يلي:

- دراسة تحليلية مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف بين التدويل الافتراضي فى كلا من الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية، مع تحليل وتفسير الاختلافات وفقاً للسياق الثقافي.
- الوقوف على نقاط التميز وفقاً للإطار النظري السابق عرضه والخاص بالإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي.
- تحليل وتفسير لملامح التدويل الافتراضي على ضوء نموذج النضج الرقمي باعتباره أداة لتقييم الوضع الراهن لمؤسسات التعليم الجامعي وما أحرزته من تقدم تجاه التحول الرقمي للاستفادة منها فى تطوير الجامعات المصرية.

١- دراسة تحليلية مقارنة لأوجه الشبه والاختلاف بين التدويل الافتراضي فى كلا من الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية، مع تحليل وتفسير الاختلافات وفقاً للسياق الثقافي.

أوجه الشبه:

- تتشابه الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية فى الالتزام المؤسسي تجاه التدويل بشكل عام مع تركيز وزارة التعليم والثقافة الفنلندية على عنصر الإتاحة

للمشاركة فى فرص التدويل المختلفة، كما اتضح هذا الهدف فى الخطة الاستراتيجية لجامعات ولاية نيويورك التي تأسست بغرض إتاحة الفرص لمواكبة الاحتياجات المختلفة فى نطاق جغرافي واسع.

- كما تتشابه فى دعم الطلاب الدوليين من خلال إتاحة الفرص للتواصل الدولي وتبادل الخبرات وتعلم ثقافات ولغات جديدة باستخدام الوسائط الافتراضية.
- برز التشابه أيضاً فى مواكبة استراتيجية للتدويل شاملة تتخطى الحواجز الجغرافية وتسهم فى تحقيق التعليم عبر القوميات من خلال إدراج البعد الدولي فى المقررات الدراسية وأساليب التدريس بمشاركة طلابية من دول مختلفة، وإتاحة فرص التواصل مع الشركاء الدوليين والهيئات المانحة، وهو ما يتسق مع البعد العالمي للتدويل الافتراضي والذي سبق عرضه فى الإطار النظري والتوجه نحو مقررات دولية عابرة للحدود.

أوجه الاختلاف:

- الالتزام المؤسسي: الاختلاف يظهر فى مأسسة التدويل الافتراضي بولاية نيويورك الأمريكية من خلال تأسيس مراكز ووحدات متخصصة فى دعم التعلم الدولي الافتراضي، وهو نتاج منطقي للسياسة التعليمية اللامركزية، وعدم وجود وزارة أو هيئة معنية بالتعليم الأمريكي، وهو ما يتسق أيضا مع الإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي واعتباره مجال استراتيجي تستهدفه الجامعات. بالإضافة إلى التقدم الاقتصادي الأمريكي الذي ساهم فى تمويل ودعم التدويل الافتراضي من خلال عدد من المنح الخاصة بتوظيف التكنولوجيا فى التعليم وتطوير بيئات التعلم الافتراضية عبر دول العالم المختلفة.
- القيادة والهياكل الإدارية: تختلف الجامعات الفنلندية فى تخصيص شهادات مؤهلة للعمل مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين، وهو ما يتسق مع البعد بين الثقافي للتدويل الافتراضي والذي سبق تناوله فى الإطار النظري مما يسهم فى تأهيل قيادات إدارية للتعامل مع متطلبات التدويل الافتراضي، وتعزى الباحثة ذلك إلى تبنى الوزارة سياسات لرقمنة نظم التعليم منذ ٢٠١١، بالإضافة إلى الاتساق مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة. فى حين لم تقدم جامعات ولاية نيويورك

شهادات متخصصة للإداريين، وإنما اهتمت بالقيادة والهيكل الإداري المرن الذي يسهم فى تيسير المشاركة فى الفرص الدولية من داخل الحرم، وهو نتيجة لامركزية الإدارة الأمريكية وفلسفة المرونة وتكافؤ الفرص فى المجتمع الأمريكي.

- دعم الطلاب الدوليين: تميزت الجامعات الفنلندية فى مأسسة جهود دعم الطلاب الدوليين من خلال وجود اتحاد للطلاب عبر المنصات الإلكترونية، كما اتسمت بتقديم الدعم الإداري وليس التعليمي أو التدريبي فحسب مثلما هو الحال فى ولاية نيويورك الأمريكية، وذلك من خلال خدمات الترجمة وتحقيق التواصل بينهم وبين الأقسام المختلفة. وتعزى الباحثة ذلك إلى الاهتمام الفنلندي بمواكبة احتياجات سوق العمل والحرص على جذب طلاب دوليين. فى حين اتسمت جامعات ولاية نيويورك فى تحقيق البعد بين الثقافي للتدويل الافتراضي الذي تمت الإشارة إليه فى الإطار المفاهيمي من خلال إتاحة برامج دولية للتواصل عبر الثقافات وتبادل الخبرات الناجحة بين الطلاب عبر دول العالم، بما يتيح للطلاب تعلم الثقافات الأخرى، والمشاركة فى مشروعات دولية لحل مشكلات مجتمعية باستخدام تقنيات ومنصات إلكترونية متقدمة نتاج للاقتصاد التكنولوجي ونظام الاتصالات المتطور الذي تتمتع به الولايات المتحدة.
- التعليم عبر القوميات: تم تفعيل التدويل الافتراضي من خلال المناهج الرسمية وغير الرسمية فى فنلندا. حيث يتم دمج البعد الدولي فى المقررات الدراسية المحورية، أو التفاعل مع طلاب دوليين من خلال المقرر عبر الشبكات، ومن ثم تم تطوير استراتيجيات وأساليب التدريس ارتكازاً إلى التعلم المختلط بتقنية الفيديو كونفرانس. ويعد هذا الإجراء نتاج لتوصيات المؤتمرات الخاصة بإعادة تصميم المناهج، ودمج البعد الرقمي في أساليب التدريس، وتوجه فنلندا لمواكبة استراتيجية التدويل الافتراضي الشاملة للاتحاد الأوروبي. أما جامعات ولاية نيويورك فقد تميزت فى التدريس التعاوني بمعاونة أعضاء هيئة تدريس ومحاضرين دوليين، وتطوير مقررات مشتركة بين دولتين أو أكثر، بالإضافة إلى التوجه نحو التركيز على نواتج التعلم ارتكازاً إلى الإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي.

- **سياسات وممارسات أعضاء هيئة التدريس: اهتمت جامعات فنلندا بتمكين أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم لتطوير بيئات التعلم بما يتسق مع متطلبات التدويل الافتراضي، بل امتد التدريب لنقل أثره من خلال الدعم الأكاديمي ودمج التدويل الافتراضي بالخطط التدريسية مع استضافة أساتذة دوليين للتدريس، وهو ما أكدت عليه المؤتمرات الفنلندية والتحول نحو التعليم الدولي بدءاً من التسعينيات والاهتمام بالتدريب. فى حين ركزت جامعات ولاية نيويورك على المناهج والمقررات أكثر من بيئات التعلم بما يحقق التبادل الدولي الافتراضي للطلاب وليس أعضاء هيئة التدريس فقط، وهو ما يتسق مع قيم العدالة وتكافؤ الفرص الخاصة بالمجتمع الأمريكي، واتجاه الجامعات إلى التركيز على المتطلبات العامة العالمية للتعليم الجامعي ونواتج تعلم الطلاب، وأخذ الخبرة الدولية فى الاعتبار.**
- **التبادل الافتراضي: قدمت جامعات فنلندا نموذج الفرق الافتراضية التكاملي الذي يسهم فى دمج ثلاثة أبعاد من خلال مأسسة التبادل الافتراضي فى بيئات تعلم مؤسسية وشراكات فاعلة، وتطوير عمليات التعليم والتعلم المعززة للتنوع والتبادل الثقافي، والارتقاء بالمخرجات التربوية الدولية الخاصة بالطلاب، وتفسر الباحثة ذلك بالتوجه الفنلندي نحو التنمية وربط الخريجين بمتطلبات سوق العمل. فى حين اختلفت جامعات ولاية نيويورك فى عدم الاقتصار على التبادل الافتراضي فى البرامج التدريسية فحسب، وإنما امتدت لتشمل فترات امتياز افتراضية، مع توظيف كافة الوسائط التكنولوجية والرقمية لإنجاح فرص التبادل الافتراضي وهو نتاج لتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر اقتصاد تكنولوجي عالمي.**
- **شراكات دولية وبرامج تعاونية مشتركة: تميزت جامعات فنلندا بتقديم فرص الالتحاق بالمدارس الصيفية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، بالإضافة إلى تفردها فى برامج متخصصة لرعاية الطلاب الدوليين من جانب الأسر الفنلندية، وهو انعكاس منطقي لارتفاع المستوى الاقتصادي وزيادة الإنفاق على التعليم. فى حين كان الاهتمام الأساسي فى الشراكات الأمريكية هو تطوير مقررات تعلم دولي وهو ما يعكس ما سبق الإشارة إليه فيما يخص التوجه الأمريكي نحو التركيز على مخرجات ونواتج التعلم فى أنشطة وتوجهات التدويل الافتراضي.**

- **تدويل البحث العلمي: يتم دعوة الطلاب للمشاركة في المشروعات البحثية الدولية مع تبنى استراتيجية للتسويق لفرص التدويل الافتراضي وأهميتها، فى حين اهتمت جامعة نيويورك بإتاحة فرص التمويل من الجهات المانحة لدعم البحث العلمي عن طريق الويبينارات الافتراضية، والمدارس الصيفية، وهو ما يتسق مع توجهات المؤسسات الأمريكية لدعم البحث العلمي بعد جائحة كورونا.**

٢– الوقوف على نقاط التميز وفقاً للإطار النظري السابق عرضه والخاص بالإطار المفاهيمي للتدويل الافتراضي:

من خلال العرض السابق لجوانب الشبه والاختلاف بين الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك، تتضح أوجه التميز الخاصة بالتدويل الافتراضي فيما يلى:

- **إتاحة الفرص الدولية لكافة أعضاء المجتمع الجامعي من طلاب، وأعضاء هيئة تدريس، وإداريين وباحثين.**
- **مأسسة جهود التدويل الافتراضي مما يحقق الالتزام المؤسسي من قبل القيادة الإدارية العليا ويحقق استدامة جهود التدويل.**
- **تخطى الحواجز الجغرافية والثقافية من خلال تدويل افتراضي عابر للحدود عبر القوميات.**
- **توظيف التكنولوجيا فى التعليم وتطوير بيئات التعلم الافتراضية عبر دول العالم المختلفة.**
- **تأهيل الجهاز الإداري الجامعي لإدارة عمليات وأنشطة التدويل الافتراضي.**
- **تبنى استراتيجيات مبتكرة وداعمة لجذب ورعاية الطلاب الدوليين.**
- **توظيف الشراكات والمشروعات الدولية لخدمة المجتمع المحلى ومواكبة التحديات والمشكلات المجتمعية.**
- **توظيف استراتيجيات التعليم الهجين بما يحقق دمج البعد الدولي والرقمي معاً.**
- **دمج البعد الدولي الافتراضي فى الخطط التدريسية، والبحثية والتدريبية بما يحقق نواتج تعلم دولية.**

٣–تحليل وتفسير لملامح التدويل الافتراضي على ضوء نموذج النضج الرقمي باعتباره أداة لتقييم الوضع الراهن لمؤسسات التعليم الجامعي وما أحرزته من تقدم تجاه التحول الرقمي للاستفادة منها فى تطوير الجامعات المصرية.

تمت الإشارة في الإطار النظري إلى أن نموذج النضج الرقمي يعد أداة لتقييم الوضع الراهن للمؤسسة فيما يخص التحول الرقمي وفقاً لأبعاد محددة، وهو ما اتضح من خلال الدراسة المقارنة للتدويل الافتراضي في كل من جامعات فنلندا وولاية نيويورك كما يلي:

أولاً: العميل Customer:

اهتمت خبرتي المقارنة بمراعاة العميل وأخذه فى الاعتبار من خلال دور التدويل الافتراضي فى إتاحة فرص المشاركة فى الأنشطة الدولية لكافة أعضاء المجتمع الجامعي عن طريق الوسائط الرقمية. كما أن إتاحة اتحاد للطلاب عبر المنصات الإلكترونية، وخدمات الترجمة، وبرامج الصداقة الأسرية لرعاية الطلاب فى فلندا تعكس الاهتمام بالعميل المستهدف. كما استهدفت جامعات ولاية نيويورك كسب ثقة عملائها من خلال فرص التمويل المتاحة من الجهات المانحة وتوفير فرص التبادل الافتراضي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: الاستراتيجية Strategy:

اهتمت خبرتي المقارنة بزيادة الميزة التنافسية من خلال المبادرات الرقمية المتضمنة فى استراتيجية المؤسسة، وتجلى ذلك في الخطة الاستراتيجية بجامعات ولاية نيويورك، ووجود مراكز متخصصة لدعم التعلم الدولي الافتراضي. كما اهتمت دولتي المقارنة بإدارة بيئة التعلم الافتراضية من خلال تأهيل قيادات استراتيجية مرنة قادرة على الإدارة الاستراتيجية الفعالة للتدويل الافتراضي، وتميزت فنلندا فى هذا الجانب من خلال تقديم شهادات متخصصة مؤهلة للجهاز الإداري والقيادات.

ثالثاً: التكنولوجيا: Technology

ساهمت المنصات الإلكترونية بجامعات فنلندا فى تيسير تبادل البيانات لمواكبة احتياجات الطلاب بأقل جهد ووقت وكلفة، كما يسرت التواصل بين المؤسسات والأقسام المختلفة على مستوى العالم مما مكنها من جذب عدد كبير من الطلاب الدوليين، كما تميزت فنلندا بالتقدم التكنولوجي الذى ساهم في دعم تدريس المقررات عبر الشبكات، وإتاحة التعليم المختلط بتقنية الفيديو كونفرانس بل امتد أثر تلك المنصات الرقمية بجامعات ولاية نيويورك للإسهام

في حل المشكلات المجتمعية من خلال مشاركة الطلاب في مشروعات افتراضية، والتدريب في فترات الامتياز باستخدام التكنولوجيا الرقمية بما يتوافق مع نتائج دراسة ثروت عبد الحميد التي أكدت توقع ارتفاع تكلفة الدراسة في الخارج وضرورة تكثيف استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد بما يعزز التوجه نحو النضج الرقمي

رابعاً: العمليات Operations:

نجحت خبرتي المقارنة إلى حد كبير فى تنفيذ عمليات التدويل الافتراضي من خلال توظيف التكنولوجيات الرقمية والمنصات التفاعلية كما تمت الإشارة فى البعد السابق للارتقاء بالأنشطة الدولية وتحقيق التدويل الشامل من الجامعة الأم من خلال إدارة التغيير، وهو ما تجلى من خلال تأهيل الجهاز الإداري الفنلندي للتعامل مع التحول الرقمي، وتحويل النظام الإداري الأمريكي إلى الإدارة الاستراتيجية المرنة الداعمة للتغيير والتوجه نحو التدويل الافتراضي وإدارة الموارد بشكل رقمي، من خلال التعليم المدمج الهجين والويبينارات البحثية عبر الشبكات التي تسهم فى التسويق للفرص البحثية المختلفة عبر الثقافات المختلفة.

خامساً: الثقافة التنظيمية Organizational Culture:

وتم تناول هذا البعد من خلال الالتزام المؤسسي تجاه أنشطة التدويل الافتراضي ودمج هذا التوجه الجديد فى خطط واستراتيجيات المؤسسات الجامعية وتجلى ذلك من خلال ما يلي:

- **فنلندا:**

- **تمكين القوى العاملة من خلال شهادات مؤهلة للتحول والنضج الرقمي.**
- **تبنى الوزارة سياسات رقمنة التعليم الدولي**
- **تقديم الدعم الإداري بما يجعل الثقافة الرقمية مدمجة في كافة أنماط العمل الإداري والتعليمي وبما يعزز التحول نحو ثقافة تنظيمية رقمية.**

- **ولاية نيويورك:**

- **تأسيس مراكز ووحدات متخصصة فى دعم التعلم الدولي الافتراضي**
- **تطوير الثقافة التنظيمية الرقمية من خلال منح لتوظيف التكنولوجيا لتطوير بيئات التعلم الافتراضية.**
- **مرونة الإدارة والحوكمة والقيادة اللامركزية التي تعكس السياسة الأمريكية**

- **تعزيز التبادل بين الثقافات المختلفة لإدارة الموهبة وتصميم المشروعات المبتكرة بتقنيات رقمية لمواكبة التحديات المجتمعية.**

مما سبق يتضح مواكبة خبرتي المقارنة لكافة مجالات النضج الرقمي كما يلى:

القيادة والتخطيط والإدارة: ويتضح ذلك من خلال عدة عناصر هي:

جامعات ولاية نيويورك:

- **تدشين مشروع قومي لدمج مقررات افتراضية دولية تربط الطلاب بأقرانهم عبر الحدود**
- **التخطيط الاستراتيجي من خلال برامج تنافسية لدمج التكنولوجيا ومنها منحة تكنولوجيا التعليم الابتكاري بجامعات ولاية نيويورك**
- **إدارة دمج التكنولوجيا من خلال إتاحة كافة المقررات الدراسية بنظام المصادر التعليمية المفتوحة مما يسهم فى تخطى الحواجز الجغرافية، ووجود أكاديمية تطوير مقررات التعلم الدولي ومجتمعات الممارسة**
- **تأسيس مدارس صيفية افتراضية لنقل وتسويق التكنولوجيا من قبل الباحثين الدوليين.**
- **نظام معلوماتي لدعم عمليات التعليم الجامعي مدعوم بنظام إداري مرن لدعم تسجيل الطلاب للدراسة بالخارج دون الحاجة إلى السفر.**
- **تخطيط وتنفيذ تدريب للعاملين من خلال دور مركز التعليم الدولي فى تأهيل أعضاء هيئة التدريس للتدريس عبر الشبكات**
- **ظهرت العلاقة بين الجامعات والدولة فيما يخص دمج تكنولوجيا المعلومات من خلال انطلاق الجامعات من دراسة مسحية لمؤسسات التعليم العالي الأمريكي بعد جائحة كورونا والتي أوصت بالتعليم عن بعد والتحول الرقمي لتيسير إتاحة فرص التدويل، مما انعكس بدوره على سياسة الجامعات لمواكبة التوجهات العالمية وتأثيرات الجائحة.**

الجامعات الفنلندية:

- **وجود خطة لتأهيل الجهاز الإداري لإتاحة بيئة رقمية وهيكل إداري داعم للتدويل الافتراضي، وهو ما يتسق مع نتائج دراسة ابتسام القحطاني التي أكدت على حاجة**

الإداريين إلى التوعية والتعرض للمعرفة التقنية والاستراتيجيات التنظيمية لتمكينهم من دمج برامج التدويل الافتراضي داخل الحرم الجامعي

- الصلة الوثيقة بين الجامعة والدولة من خلال اتحاد الطلاب وعلاقته بالنوادي والجمعيات الدعمة لأنشطة التدويل عبر المنصات الإلكترونية.

ضمان الجودة:

واتضحت مواكبة هذا المجال من خلال ما يلي:

جامعات ولاية نيويورك:

- سياسات ضمان جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: من خلال وجود مركز التعلم الدولي واشتراط اجتياز المرور ببرنامج تدريبي بالمركز كمتطلب أساسي لعمل أعضاء هيئة التدريس. بالإضافة إلى دور المركز في متابعة البرامج الدراسية وتقدمها.
- تقييم التدريس، والبحث، والإداريين والفنيين: من خلال ضمان نقل وتوظيف الأفكار البحثية الأمريكية عبر المدارس الصيفية بما يضمن تقدم العمل البحثي.
- وجود أكاديمية تطوير مقررات التعلم الدولي التعاوني لمتابعة تحديد احتياجات، وتطوير وتطبيق مصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الجامعات الفنلندية:

- وجود نادى للغات لضمان جودة التواصل عبر الثقافات المختلفة
- ضمان جودة رعاية الطلاب الدوليين من خلال برنامج الصداقة الأسرية.
- دور فرق التبادل الثقافي الافتراضية في ضمان جودة المخرجات التربوية واتساقها مع الثقافات المختلفة، بالإضافة إلى تحسين فرص التعليم والتعلم.
- الاهتمام بتأهيل أعضاء هيئة التدريس لدعم فرص التدويل بما يضمن جودة نظم الإرشاد والدعم الأكاديمي للطلاب.

البحث العلمي:

وبرز الاهتمام بهذا المجال فى جامعات ولاية نيويورك من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات فى عقد منتدى شهري تفاعلي لتطوير وإدارة المشروعات البحثية وتدريب الباحثين من قبل خبراء دوليين، بالإضافة إلى دور المدارس الصيفية فى دعم الباحثين لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى البحوث العلمية، وكذلك التعاون والشراكات بين الباحثين

من خلال مجتمعات الممارسة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فى حين اتضح فى فنلندا من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين لتأهيل الباحثين لتسويق أفكارهم البحثية من خلال المشاركة فى المشروعات البحثية الدولية.

نقل التكنولوجيا والخدمات للمجتمع:

حيث يتم دعم الروابط والصلات مع الشركاء الدوليين وقطاع الصناعة لنقل وتسويق البحوث المرتبطة بالتكنولوجيا لخدمة المجتمع المحلى والدولي من خلال المدارس الصيفية فى جامعات ولاية نيويورك. أما فى جامعات فنلندا، تتم مشاركة الباحثين فى مشروعات بحثية مع القطاعات المختلفة من خلال توظيف التكنولوجيا الافتراضية والمنصات عن بعد.

التدريس والتعلم:

برز مجال التدريس والتعلم بجامعات ولاية نيويورك من خلال الاستعانة بنموذج التعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات في تدويل المناهج، والارتكاز إلى التواصل الرقمي فى التدريس وفقاً لاستراتيجية التعلم التعاوني، بالإضافة إلى توظيف التقنيات التكنولوجية المتنوعة فى التدريس السمعية، والبصرية بما يحقق دمج كافة الفئات المهمشة. فى حين برزت صور مختلفة للاهتمام بالتدريس والتعلم فى فنلندا من خلال تطوير الدرجات الجامعية بما يتناسب مع استراتيجية التدويل الجامعي، ودمج البعد الرقمي في أساليب التدريس والتعلم من خلال فرق العمل الافتراضية، وتطوير الكفايات الرقمية لأعضاء هيئة التدريس من خلال دمجهم فى دراسة افتراضية عبر الشبكات. بالإضافة إلى إتاحة الفصول الافتراضية التى تدعم تلاشى حاجز المكان، والاهتمام بدعم الطلاب باستخدام المنصات الإلكترونية لتيسير اندماجهم فى بيئات عبر ثقافية دولية.

ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

برز الاهتمام بتعزيز ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى خبرتي المقارنة وهو ما اتضح من خلال تعزيز التواجد الشبكي على الساحة الدولية بشتى أشكالها سواء من خلال وجود مقررات افتراضية الكترونية، وفرق عمل افتراضية بفنلندا، وحتى الويبينارات البحثية. كما يتم الاستعانة بشهادات وبرامج تدريبية مؤهلة للجهاز الإداري للعمل الرقمي في الأنشطة الدولية بما يسهم فى محو الأمية الرقمية بجامعات ولاية نيويورك. وأخيرا تفيد المدارس

الصيفية فى الترويج للأنشطة البحثية بالجامعة ونقل وتسويق الابتكارات المختلفة بالولايات المتحدة الأمريكية.

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

برز مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات فى جامعات ولاية نيويورك بوضوح من خلال نظام COIL، وأكاديمية تطوير مقررات التعلم الإلكتروني، والمصادر التعليمية المفتوحة، ونظام إدارة التعلم Blackboard. كما يتاح الدعم الفني من خلال مركز التعلم الدولي التعاوني لضمان تأمين وحماية المعلومات. فى حين برزت البنية التحتية لخدمة أغراض أخرى تسهم فى تحقيق اندماج اجتماعي للطلاب الدوليين مثل تأسيس نادى اللغات ويتضمن تقنيات مثل سكايب، والفصول الافتراضية وشبكات التواصل الاجتماعي، ومنصة اتحاد الطلاب الدوليين لجذبهم ورعايتهم دولياً، وتعليمياً ومؤسسياً فى جامعات فنلندا. وهو ما يتسق مع نتائج دراسة نجلاء شاهين التي أوصت بتحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة فى التدويل من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات، وتقديم الخدمة التعليمية للطلاب والباحثين عن بعد.

الجهود المبذولة للتوجه نحو التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي المصري

ظلت مؤسسات التعليم العالي في مصر تشارك لمدة طويلة في طائفة من المساعي الدولية، غير أن جهود التدويل المبذولة داخل التعليم العالي المصري لا تزال هامشية مقارنةً بما يعد التيار العام لأساليب العمل، كما أنها متفاوتة جداً وفقاً لأنواع المؤسسات. وثمة جهد ضخم من وجهة نظر الحكومة يكرس لتعزيز حراك الخريجين المصريين لتشجيعهم على ضمان الحصول على درجات علمية عليا من الخارج وجذب الطلاب لبعض البرامج. وقد ساعدت المشاركة النشطة من المؤسسات المصرية في الترتيبات التعاونية الدولية، مثل برنامج تمبس تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، على تقديم الدعم لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الشبكات الدولية، وعلى تعزيز الحراك إلى أوروبا.

لكن بالرغم مما يتم بذله من مجهود ضخم لزيادة أعداد الطلاب المصريين في الخارج، سيظل المستفيدون من هذه الفرص يمثلون نسبة مئوية ضئيلة من إجمالي طلاب التعليم العالي. وهكذا، لكي يتم تجهيز الخريجين بالمهارات والآفاق والكفاءات العالمية، من الضروري تدويل المناهج العامة. ويمكن بذلك إيجاد علاقة أوضح بين جهود التدويل (مثل توقيع

اتفاقات التفاهم، وحراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، الخ.) وإعادة توجيه المناهج وتجديدها. ولحسن الحظ أن هناك أمثلة جيدة في حالة مصر على مؤسسات، وبخاصة في القطاع الخاص، أظهرت اتباعها لهذا النهج بترجمته إلى برامج أكاديمية لتطوير الكفاءات العالمية لطلابها. ولا يزال هناك تحد مهم أمام توسيع نطاق هذه المبادرات عبر المزيد من المؤسسات. فإضافة البعد الدولي للمناهج يستلزم المزيد من المرونة في المناهج نفسها. وإذا ظلت عملية تحديث المناهج تخضع بانتظام لقيود تنظيمية، فستبقى الجهود المبذولة في هذا الصدد جهوداً هامشية (منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادية والبنك الدولي، ٢٠١٠: ص ص١٩٧، ٢٠٦)

لذا تضمنت استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٤,٠ فى ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ عدة محاور أهمها إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، وإنشاء فروع جامعات دولية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩: ص١٢)

كما بدأت كثير من الجامعات فى مأسسة جهود التدويل من خلال تأسيس مكاتب للتعاون الدولي والعلاقات الدولية فى عدد كبير من الجامعات المصرية لإدارة الأنشطة الدولية ومأسستها، ومنها على سبيل المثال، مكتب العلاقات الدولية بجامعة حلوان والذي تأسس عام ٢٠١٧ وتم تعديل لائحته الداخلية بقرار مجلس جامعة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٩ لتتضمن اختصاصاته الحراك الأكاديمي، والاتفاقيات الدولية، والمنح والمشروعات الدولية والترويج والتواصل على المستوى الدولي (جامعة حلوان، إدارة شئون أمانة مجلس الجامعة: ٢٠١٩).

كما كثفت الجامعات المصرية جهودها فى الشراكات الدولية، فقد وصل إجمالي الاتفاقيات الدولية ١٢٨، و٨٠ اتفاقية تبادل أكاديمي، و٧٠٩ اتفاقية ثنائية (وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، ٢٠١٥: ص٦٤)، بالإضافة إلى التعاون مع هيئات دولية مثل هيئة التبادل العلمي الألمانية DAAD وهيئة فولبرايت الأمريكية. كما صنفت مصر فى عام ٢٠١٥ على أنها من أعلى ٢٠ دولة فى مجال المشاركة فى الحراك الأكاديمي الممول من برنامج إيراسموس والذي يتيح فرص استضافة وسفر أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت

مشاركة الجامعات المصرية فى مشروعات الحراك الأكاديمي الممولة من إيراسموس عدد ٤٢٣ مشروع.(Union for the Mediterranean, 2021: p.46)

وقد أدت جائحة كورونا إلى تطوير سياسات وخطط التعليم العالي المصري الذى يتضمن ما يقرب من ٣ مليون طالب، وحوالى ١٣٦ ألف عضو هيئة تدريس، وهيئة معاونة وباحثين فى كافة التخصصات ومئات الآلاف من الإداريين والفنيين. ومن ثم فإنه من التحديات التي واجهتها وزارة التعليم العالي المصرية كيفية الموازنة بين الحفاظ على سلامة أعضاء المجتمع الجامعي، وتحقيق نواتج التعلم المستهدفة. ومن ثم كان الحل المثالي هو التوجه نحو تفعيل النظم الافتراضية عن بعد وعبر الشبكات كبديل للتفاعل وجهاً لوجه مما يقتضي بالضرورة التواصل مع كافة الجهات المعنية من مؤسسات ومراكز بحثية لتحديد التجهيزات والوسائط المطلوبة ودعم الجامعات المصرية لتحديث بنيتها التحتية حتى تتمكن من تطبيق النظام.

لذا بدأت الوزارة مبادرات عدة لدعم التدريس الافتراضي والدراسات الذكية، وتمثلت تلك المبادرات فى مرحلتين:

- المرحلة الأولى فى الفترة من (١٩٩٥– ٢٠١٥): وركزت على تأسيس بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين فعالية وكفاءة نظم التعليم العالي لدعم الجامعات المصرية بالاستفادة من معايير الجامعات العالمية الخاصة بالتجهيزات، والبرامج، والتطبيقات، وتكنولوجيا الاتصالات الداخلية والخارجية، وكذلك تغطية شبكات الانترنت. وتضمنت المشروعات ٦ مجالات أساسية هي نظم إدارة المعلومات، والتعلم الإلكتروني، والمكتبات الرقمية، والمنصات الإلكترونية، والتدريب، والشبكات، ومراكز المعلومات.
- المرحلة الثانية فى الفترة من (٢٠١٥– ٢٠٢٠) وركزت على رقمنة قطاع التعليم لتكون مصر مركز إقليمي للتعليم العالي من خلال تطوير البنية التحتية وشبكات التواصل بما يسهم فى تحسين السمعة الدولية والتصنيف العالمي للجامعات، والتوجه نحو رقمنة قطاع التعليم العالي من خلال مشروعات التحول الرقمي لتأهيل الجامعات المصرية لتكون جامعات ذكية، إلا أنها مازالت تفتقر إلى القواعد اللازمة لضبط النظام وعملياته. (Ministry of Higher Education and Research, 2020: pp.4–8)

ومن ثم تعد تلك المبادرات هي النواة لتعزيز جهود التدويل الافتراضي بمؤسسات التعليم الجامعي وضمان الالتزام المؤسسي من خلال إتاحة البنية التحتية وأدوات التدويل الافتراضي التي سبق الإشارة إليها فى الإطار النظري.

كما تضمنت سياسات التعليم العالي والبحث العلمي بعد جائحة كورونا فيما يخص التدويل الافتراضي ما يلي:

- **تأسيس مركز قومي للتعلم الإلكتروني يهدف إلى نشر ثقافة التعلم الإلكتروني بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ويقوم بالإشراف على ٢٢ مركز تشمل أغلب الجامعات الحكومية المصرية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارة والخدمات والدعم الفني للجامعات الخاصة والأهلية الجديدة. كما تم رفع أكثر من ٧٠٠ مقرر إلكتروني لعدد ٢٢ جامعة حكومية، حيث يستعين بنظام الموديل MOODLE كمنصة للمصادر المفتوحة**
- **اعتماد مقدمي خدمات التعليم الافتراضي الدولي**
- **دمج سياسات جديدة لاختيار أعضاء هيئة تدريس دوليين يشاركون فى التدريس عبر القنوات الافتراضية من شتى الجامعات الدولية: حيث يسهم التعليم الافتراضي فى تعزيز الشراكات الدولية عبر الحدود المختلفة والتغلب على التحديات الخاصة باختيار أعضاء هيئة تدريس من جامعات دولية، مع تطوير آليات جديدة لتحقيق مشاركة الأساتذة الدوليين فى العملية التعليمية عبر القنوات الافتراضية**
- **تيسير عملية قبول الطلاب الدوليين من خلال مبادرة ادرس فى مصر، والتي حددت محاور أساسية فى ظل الجائحة هي:**
  - **إتاحة التكنولوجيا: من خلال المنصات المختلفة لتقديم التعليم عبر الشبكات بما تتضمنه من برمجيات وأجهزة وشبكات، وموارد بشرية مؤهلة.**
  - **تطوير نظام إلكتروني لإدارة عملية القبول وخدماته.**
  - **تدريب الكوادر البشرية للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة ومعاييرها**
  - **التسويق الإلكتروني: حيث سيعتمد اختيار الطلاب الدوليين على التواجد الرقمي لجذب الطلاب والمتابعة معهم، واعتماد الشهادات، والتراخيص بمراكز الاختبار دولياً.**
  - **الدعم المالي: تشير التوقعات إلى أن ٣٥% من الطلاب الدوليين سوف يختارون التعلم الافتراضي عبر الشبكات، ومن ثم فإن التكلفة سوف تختلف عن التعلم التقليدي.**

ومن ثم سوف تتضح الحاجة إلى أساليب الدفع الإلكتروني ومتوقع مشاركة البنوك الدولية. (Ministry of Higher Education and Research, 2020: pp.18-63)

ومن ثم تعد الجهود السابق الإشارة إليها مقدمات داعمة للتوجه نحو النضج الرقمي وكان لابد من الإشارة إليها كي يتم أخذها فى الاعتبار والاستفادة منها فى تقديم تصور مقترح للتدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي المصري.

تصور المقترح لتطوير التدويل الافتراضي للتعليم الجامعي المصري على ضوء خبرتي كل من الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية ونموذج النضج الرقمي

الهدف من التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى الاستفادة من الإطار النظري للدراسة، والدراسة المقارنة ونتائجها لتطوير التدويل الافتراضي بالتعليم الجامعي المصري وفق مجالات وأبعاد نموذج النضج الرقمي بما يسهم فى تحقيق الأهداف التالية:

- تأهيل الجامعات المصرية للانتقال من مرحلة التحول الرقمي التي بدأت تتبع إجراءات جدية فى ظل تداعيات جائحة كورونا إلى مرحلة النضج الرقمي.
- إتاحة فرص المشاركة فى الأنشطة الدولية لكافة أعضاء المجتمع الجامعي
- خفض كلفة المشاركة فى أنشطة التدويل المختلفة.
- تدويل البرامج الدراسية بمؤسسات التعليم الجامعي.
- اتساق جهود الجامعات المصرية مع توجهات الدولة المصرية نحو التنمية المستدامة والرقمنة

منطلقات التصور المقترح:

فيما يلي عدد من المنطلقات التي تستدعى التوجه نحو الاستفادة من التصور المقترح:

- استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٤,٠ فى ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ عدة محاور أهمها إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.
- توجه الوزارة نحو تفعيل النظم الافتراضية فى التعليم والتعلم.

- تخصيص العديد من الموارد والمخصصات المالية لمشروعات التحول الرقمي لتأهيل الجامعات المصرية
- تأسيس مركز قومي للتعلم الإلكتروني لخدمة الجامعات المصرية
- تدشين مبادرة أدرس فى مصر التي تتضمن منصة إلكترونية لتسجيل الطلاب الوافدين وإدارة شئونهم.

محاور التصور المقترح وآليات تنفيذ كل محور:

تتمثل محاور التصور المقترح فيما يلي:

أولاً: الالتزام المؤسسي **خامساً: دعم واختيار الطلاب الدوليين**

ثانياً: القيادة والهياكل الإدارية **سادساً: التعليم عبر القوميات**

ثالثاً: الحراك الطلابي والتبادل الافتراضي **سابعاً: الشراكات الدولية**

رابعاً: أعضاء هيئة التدريس **ثامناً: تدويل البحث العلمي**

ويعبر الشكل التالي عن التصور المقترح ومكوناته والعلاقة بينها وبين مجالات وأبعاد نموذج النضج الرقمي:

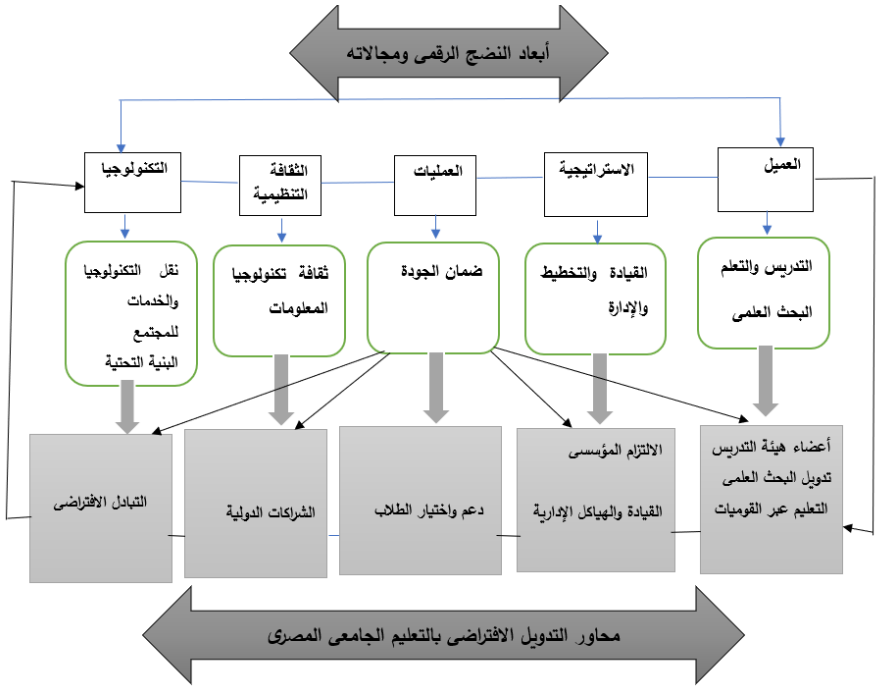

المصدر: إعداد الباحثة

وفيما يلي توضيح لكل محور والآليات والمتطلبات اللازمة لتطوير التدويل الافتراضي فى كل محور:

أولاً: الالتزام المؤسسي:

يعد الالتزام المؤسسي من المحاور التي تندرج تحت مجال القيادة والتخطيط والإدارة فى نموذج النضج الرقمي للوفاء ببعد هام ألا وهو الاستراتيجية، وتتضح تلك العلاقة من خلال الإجراءات التالية الواجب اتباعها لكي يتحقق الالتزام المؤسسي تجاه التدويل الافتراضي:

- **إدراج التدويل الافتراضي كمحور فى استراتيجية التعليم العالي، وتوجيه القيادات بتضمينه فى الخطة الاستراتيجية للجامعات.**
- **تأسيس مركز للتعلم التعاوني الدولي عبر الشبكات لإدارة التدويل والتنسيق مع مركز التعلم الإلكتروني بالجامعة، وتكون مهامه:**
  - **تطوير منصات افتراضية لإدارة التدريس الدولي التعاوني من قبل القيادات المعنية بالتدويل.**
  - **التخطيط لبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم فيما يخص التعلم الدولي الافتراضي واستراتيجياته**
  - **تقديم الدعم الفني للطلاب فيما يخص التعلم الدولي عبر الشبكات والتواصل عبر المنصات الإلكترونية وتسجيل الطلاب عبر المنصات المختلفة.**

وتتضح قابلية تطبيق تلك الإجراءات التنفيذية على أرض الواقع من خلال اعتبار التدويل أولوية فى استراتيجية وزارة التعليم العالي، والتوجه نحو تفعيل النظم الافتراضية فى التعليم والتعلم.

القيادة والهياكل الإدارية:

ويعد هذا المحور من العناصر التي تسهم فى تحقيق استراتيجية النضج الرقمي، كما تعد القيادة والإدارة من المجالات الأساسية والفاعلة فى تحقيق النضج الرقمي لدورها فى التخطيط لتحقيق متطلبات التدويل الافتراضي ومنها:

- أن يتم تعديل الهيكل التنظيمي للجامعات بحيث يتضمن نائب رئيس للجامعة لشئون التدويل ويتبعه وكيل كلية للشئون الدولية وتتضمن اختصاصاته عقد مجلس شهري

لمتابعة الأنشطة الدولية بشكل دوري ويكون هذا المجلس هو القيادة الداعمة للتدويل الافتراضي.

- **أن تكون مشاركة عضو هيئة التدريس فى أنشطة التدويل ضمن متطلبات الترقية مما سوف يدفع إلى الإقبال على الأنشطة الدولية الافتراضية باعتبارها أكثر الأنشطة إتاحة وأقلها تكلفة من حيث المال والوقت والجهد.**
- **تطوير شهادة إدارية معتمدة لأعضاء الجهاز الإداري فى" إدارة التدويل الجامعي" تتضمن اجتياز برنامج تدريبي مكثف يتضمن موديولات فى التواصل عبر الثقافات، وأساسيات التواصل باللغة الإنجليزية، وإدارة منصات التسجيل الإلكتروني، وتسويق البرامج الدولية، والدعم اللوجيستي للطلاب الدوليين.**
- **اعتماد المجالس الحاكمة القواعد الخاصة باعتماد الدرجات الجامعية الافتراضية مع جامعات وشركاء دوليين وفق اتفاقية مبرمة بين الجامعتين، مع تيسير مشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى ساعات تدريسية عبر الشبكات بما لا يخل باللوائح والقواعد والقوانين الجامعية.**

وتتضح قابلية تلك الإجراءات للتطبيق وتطوير الهيكل التنظيمي من خلال تأسيس مكاتب للتعاون الدولي والعلاقات الدولية فى عدد كبير من الجامعات المصرية لإدارة الأنشطة الدولية ومأسستها.

الحراك الطلابي والتبادل الافتراضي:

تعد من المحاور الداعمة للبعد الخاص بالتكنولوجيا، فالحراك الافتراضي يسهم فى توظيف التكنولوجيا ونقلها لخدمة أعضاء المجتمع الجامعي من خلال بنية تحتية داعمة لتوظيف التكنولوجيا الرقمية لتحقيق إتاحة فرص التدويل لكافة فئات المجتمع الجامعي، ويتحقق ذلك من خلال:

- **اعتماد مشاركة الطلاب فى برامج دراسية وتدريبية دولية بشكل افتراضي وفق نموذج COIL " التعلم التعاوني الدولي عبر الشبكات" من الجامعة الأم دون الحاجة إلى السفر للخارج، على أن تشترط قواعد الاعتماد للشهادة أو الدرجة الجامعية تسليم مشروع نهائي يرتبط بالقضايا الدولية الملحة مثل التنمية المستدامة، أو التغير المناخي، أو التنوع الثقافي...إلخ. وتتضح قابلية هذا المقترح للتطبيق من خلال جهود وزارة التعليم**

العالي لدعم البنية التحتية التكنولوجية للجامعات المصرية ومبادرات التحول الرقمي وتأسيسها مركز قومي للتعلم الإلكتروني

أعضاء هيئة التدريس:

تعد من المحاور الداعمة للبعد الخاص بالعميل ومراعاة احتياجاته ومتطلباته، باعتبار أن الطالب هو العميل الأساسي والمستهدف من المؤسسات الجامعية، وعضو هيئة التدريس هو المسئول الأول عن إعداد وتكوين الطالب وضمان نواتج التعلم، بالإضافة إلى أنه عميل مستهدف أيضاً بجانب الطالب، من خلال تنميته مهنياً وتطوير أداؤه، ودعمه بحثياً كى يتمكن من الترقي. ومن ثم فإن دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى الأنشطة الدولية الافتراضية يعزز التوجه نحو النضج الافتراضي من خلال مجالي التدريس والتعلم والبحث العلمي، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- **استضافة محاضرين دوليين للتدريس افتراضياً عبر الشبكات ارتكازاً إلى التعاون الدولي المسبق فى مشروعات دولية مثلاً أو توقيع مذكرات تفاهم بين الجامعتين بما ييسر التعاون بينهما.**
- **تأهيل أعضاء هيئة التدريس للتعاون الدولي الافتراضي وإدارة المنصات الإلكترونية من خلال تضمين موديولات خاصة بمنهجية التعلم الدولي التعاوني عبر الشبكات، والتدويل الافتراضي ضمن الدورات المعتمدة الأساسية للترقي على أن تكون من الدورات الإلزامية، مع تضمين بنود خاصة بممارسة الأنشطة الدولية الافتراضية فى استمارة الأنشطة المطلوبة للترقي.**
- **إعداد المعلم الجامعي بما يؤهله لإدارة بيئات تعلم افتراضية قائمة على التنوع الثقافي، مما يتطلب بالضرورة أن يتم تطوير دورات إعداد المعلم الجامعي لتمكينه من التواصل عبر الثقافات باستخدام المنصات الإلكترونية لتدريب طلاب من دول مختلفة أو التدريس لهم فى بيئة تعليمية محفزة للتفاعل والاندماج الثقافي. ومن هنا يتحقق رضا العميل من خلال تطوير كفاياته وأساليبه التدريسية وتأهيله بحثياً بما يؤهله لإدارة بيئات التعلم الافتراضية.**

وتتضح إمكانية تطبيق تلك المقترحات من خلال مشاركة وزارة التعليم العالي المصرية فى عدد من البرامج التنفيذية وتوقيع اتفاقيات ثنائية واتفاقيات تبادل أكاديمي مع العديد من دول العالم، كما أن وجود مركز لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بالجامعات

المصرية مؤشر داعم لإمكانية تأهيل أعضاء هيئة التدريس للممارسات الخاصة بالتدويل الافتراضي وإدارة المنصات الدولية الإلكترونية.

تدويل البحث العلمي افتراضياً:

تعد من المحاور الهامة لدعم العملاء المستهدفين من مؤسسات التعليم الجامعي وهم أعضاء هيئة التدريس، والباحثين، وطلاب الدراسات العليا ومراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم، ودعمهم بحثياً كي يتمكنوا من الترقي. ومن ثم فإن تدويل البحث افتراضيا يعزز التوجه نحو النضج الافتراضي من خلال مجالي التدريس والتعلم والبحث العلمي، ويتحقق ذلك من خلال ما يلى:

- عقد الويبينارات والمؤتمرات والحلقات البحثية الافتراضية مع الشركاء الدوليين فى مجال التخصص.
- تيسير سبل النشر الإلكتروني من خلال إتاحة قاعدة بيانات إلكترونية لكافة الدوريات والمجلات الدولية
- نشر الأفكار والموضوعات البحثية على الموقع الإلكتروني بما ييسر التواصل مع باحثين دوليين لديهم نفس الاهتمامات البحثية وتكوين فرق بحثية متعددة التخصصات لعمل أبحاث مشتركة.

وتتضح قابلية تلك الأفكار للتطبيق من خلال منظومة وقواعد الترقيات الجديدة لأعضاء هيئة التدريس والتي تتضمن عدم إعادة تقييم الأبحاث المنشورة فى مجلة مصنفة فى Q1 أو Web of Science Q2.

دعم واختيار الطلاب الدوليين:

تعد من العمليات الهامة فى تحقيق النضج الرقمي من خلال توظيف التكنولوجيات الرقمية فى إدارة الموارد البشرية ودعم وانتقاء الطلاب بما يضمن جودة الأداء من خلال المتابعة الدورية للطلاب وجذبهم لبرامج الدراسة المختلفة عبر التسويق الإلكترون، وتحليل احتياجاتهم ومتابعة إجراءات القبول وتقدمهم الدراسي. لذا يتحقق تكامل هذا المحور مع مجال ضمان الجودة من خلال العمليات التالية:

- تنظيم سلسلة من المعارض الدولية الافتراضية للتسويق لبرامج الجامعات المصرية لجذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين.

- **تطوير منتدى عالمي للطلاب الدوليين يضم الطلاب بكافة الجامعات المصرية، ويهدف إلى:**
  - **تيسير التفاعل بين الطلاب والتواصل مع إدارة كل جامعة على حدا لمتابعة إجراءات التقدم للبرامج المختلفة والتعرف على المنح المقدمة من كل جامعة.**
  - **نشر فيديوهات تعرض قصص نجاح فى التدويل الافتراضي والدراسة الدولية عبر الشبكات**
  - **التسويق الافتراضي لنقاط التميز بالجامعات المصرية وبرامجها المختلفة.**
  - **نشر بيانات التواصل الخاصة بكل جامعة مصرية**
  - **توجيه الطلاب الدوليين لموقع مبادرة" ادرس فى مصر" وإتاحة كافة المعلومات اللازمة حتى يتمكنوا من التسجيل بنجاح**

ويعد تدشين مبادرة" ادرس فى مصر" من الإدارة المركزية للوافدين بوزارة التعليم العالى من الإجراءات الداعمة لتطبيق المقترحات السابق الإشارة إليها، بالإضافة إلى المعارض المختلفة التي تنظمها الوزارة مثل معرض أخبار اليوم للتسويق للبرامج الجامعية المختلفة وجذب الطلاب الدوليين.

التعليم عبر القوميات:

يسهم التعليم عبر القوميات في تلبية احتياجات العملاء سواء الطلاب من كافة أرجاء العالم أو الراغبين في الدراسة الدولية عبر الثقافات أو أعضاء هيئة التدريس الراغبين فى تطوير بروفايل دولي والتعاون مع الشركاء الدوليين. ويتوافق هذا التوجه مع ما أوصت به دراسة اليسا برون من ضرورة التوجه نحو التعليم عبر القوميات لانخفاض تكلفته مقارنة بالدراسة بالخارج ويقترح فى هذا الصدد ما يلى:

- **تطوير برامج دولية مشتركة بالتعاون مع جامعات أجنبية مرموقة بنظام الساعات المعتمدة تتيح فرص التدريس المشترك باستضافة أعضاء هيئة تدريس دوليين عبر منصة إلكترونية افتراضية لا تستلزم مشقة وكلفة الانتقال والسفر سواء للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، ويتم منح شهادة مزدوجة معتمدة من الجامعتين.**

- أن يتولى مركز التعلم الإلكتروني بالجامعة المصرية مسئولية تأسيس بيئة التعلم الافتراضية التي تتيح فرص رفع المواد التعليمية، والمقررات، والتكليفات، والاختبارات الإلكترونية، والتواصل بين الدارسين وأعضاء هيئة التدريس.
- إضفاء البعد الدولي على المناهج والمقررات الدراسية بالتعليم الجامعي من خلال أساليب واستراتيجيات التعليم والتعلم بالاستعانة بالوسائط التكنولوجية والمنصات الافتراضية، على سبيل المثال عرض خبرات دولية ناجحة مرتبطة بموضوعات المقرر، وتنظيم محاضرات تبادلية بالاستعانة بمحاضرين دوليين فى نفس التخصص، أو عرض بث مباشر للقاءات مع خبراء دوليين فى التعليم مثلا بتقنية الفيديوكونفرانس.... الخ. وهو ما يكون أقرب للتطبيق في الواقع المصري نظراً لتكلفة استضافة محاضرين أو خبراء دوليين، بالإضافة إلى طول الدورة المستندية للحصول على الموافقات الأمنية بما قد يؤدى إلى فشل التعاون الدولي في أغلب الأحوال.
- تطوير مقررات دراسية قصيرة مدتها (٢– ٤ شهور) بالتعاون مع أحد الجامعات الأجنبية ويتم التدريس فيها بالتشارك بين أعضاء هيئة التدريس، على أن يكون حضور الطلاب عبر منصة افتراضية لعرض التكليفات والمشروعات التي قاموا بإنجازها بما يسهم فى حل بعض المشكلات أو تناول أحد القضايا الدولية الملحة.

ومن ثم يتبين مما سبق توظيف التكنولوجيا الرقمية لخدمة التدريس والتعلم والبرامج الدراسية المختلفة، وبما يحقق تطوير الكفايات الرقمية للمعلمين والطلاب. ومن ثم تسهم تلك الإجراءات فى تلاشى حاجز المكان فى التعلم والتوجه نحو المناهج المفتوحة بما يدعم الفئات المهمشة ممن يصعب عليهم المشاركة فى الفرص الدولية، وبالتالي يتحقق النضج الرقمي.

الشراكات الدولية:

تعد الشراكات الدولية من المحاور المؤثرة فى تعميق بعد الثقافة التنظيمية فى نموذج النضج الرقمي بما يتضمنه هذا البعد من ثقافة خاصة بالتعاون الدولي ومد جسور التواصل عبر الشراكات والشبكات الدولية بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم يتحقق دمج الثقافة التكنولوجية ومحو الأمية الرقمية من خلال المقترحات التالية:

- فى إطار تعزيز الوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم الجامعي وهي خدمة المجتمع المحلى والدولي، يقترح تطوير مدارس صيفية تهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي بين

مصر ودول العالم والجنسيات المختلفة بالاستفادة من تقنيات التواصل عبر الشبكات مثل الفيديوكونفرانس، زووم، ميكروسوفت تيمز، ويبيكس، .... وغيرها. وتتمثل خطة تلك المدرسة فيما يلي:

- **دعوة الطلاب من كافة دول العالم والشركاء الدوليين لحضور أسبوع تدريبي ثقافي لنقل أبرز ما يميز السياق المجتمعي المصري والحضارة المصرية بالاستعانة بالتخصصات الفريدة والمميزة فى الجامعة**
- **عقد جلسات لتبادل أساسيات اللغة بين الطلاب المصريين وغيرهم من الجنسيات المختلفة ومن تلك الأساسيات عبارات الترحيب، والسلام، والتحية فى الأوقات المختلفة، والشراء وركوب المواصلات العامة بما يؤهل الطلاب للتعامل مع المجتمع المناظر فى حالة التبادل الأكاديمي الفعلي وزيارة البلد.**
- **إعداد خريطة تفاعلية للشركاء الدوليين بكل مؤسسة من مؤسسات التعليم الجامعي بما ييسر التواصل مع الشركاء الدوليين.**

ومن ثم يتحقق التواجد الشبكي لمؤسسة التعليم الجامعي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في الترويج للجامعة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد اسماعيل حجى(٢٠٢٠). علم التربية المقارنة الكوكبية وفلسفتها، البنية والثقافة والمجتمع، من التقليدية إلى ما بعد الحداثة، عالم الكتب، القاهرة.

٢. ايمان مصطفى محمد(٢٠٠٤). التبادل التعليمى بين الجامعات كمدخل لتحقيق التفاهم الدولى فى كل من أمريكا واليابان ومصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.

٣. الاتحاد الأفريقى(٢٠٢٠). مشروع استراتيجية التحول الرقمى لأفريقيا(٢٠٢٠–٢٠٣٠)، أديس أبابا، أثيوبيا.

٤. الأمم المتحدة (٢٠٢٠). موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد–١٩ وما بعدها، الأمم المتحدة.

٥. ثروت عبد الحميد (٢٠١٦). الاتجاهات الحديثة فى تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها فى مصر، العدد ١٦٧، الجزء الأول، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر القاهرة.

٦. جامعة حلوان (٢٠١٩). تعديل اللائحة الداخلية لمكتب العلاقات الدولية، إدارة شئون أمانة مجلس الجامعة، القاهرة.

٧. عبد الناصر محمد رشاد (٢٠١٧). آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة، مجلد٣٦، العدد ١٧٢، ج٢، مجلة التربية، جامعة الأزهر.

٨. عصام جمال سليم غانم (٢٠١٥). الاتجاهات العالمية المعاصرة فى تدويل التعليم العالي(دراسة تحليلية)، العدد ٢٣، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي.

٩. محمد ابراهيم عبد العزيز ابراهيم(٢٠١٥). تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد ٨٧، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

١٠. منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادية والبنك الدولي (٢٠١٠). مراجعة لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي فى مصر، البنك الدولي.
١١. نجلاء أحمد شاهين وآخرون (٢٠٢٠). تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري فى ضوء متطلبات التدويل" دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، العدد ١٢٢، ابريل، ج٥، بنها.
١٢. وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات (٢٠١٥). استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي فى مصر (٢٠١٥– ٢٠٣٠)، وزارة التعليم العالي، القاهرة.
١٣. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٩). استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فى ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، القاهرة.
١٤. وزارة التعليم العالى(٢٠١٢). دراسة استشرافية للتعليم فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى إطار رؤية استراتيجية للهيكل والمحتوى والمنهج للتعليم العالى، الإدارة العامة للبحوث الثقافية بوزارة التعليم العالى المصرية، القاهرة.
١٥. ولاء محمود عبدالله(٢٠١٨). مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بجامعة بنها فى العصر الرقمى" الواقع وسيناريوهات المستقبل"، العدد(٩٠)، المجلد الثانى، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، القاهرة.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

16. Alqahtani, Ebtisam (2018). Virtual Internationalization of Higher Education, Comparative Study Between Saudi and UAE Universities, Dissertation Submitted to the Graduate Degree Program in Educational Leadership and Policy Studies for the degree of Doctor of Philosophy, University of Kansas.
17. Anderson, C. and Ellerby, W. (2017). Aligning the Organization for its Digital Future, 5th annual MIT Sloan Management Review and Deloitte Digital global business study, Deloitte Development LLC.
18. Ardakani, Fatemeh et Al. (2011). Internationalization of Higher Education Systems, Procedia Social and Behavioral Sciences, Elsevier.
19. Aslanova I.V and Kulichkina A.I. (2020). Digital Maturity: Definition and Model, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 138, 2nd International Scientific and Practical Conference "Modern Management Trends and the Digital Economy: from Regional Development to Global Economic Growth"

20. Beelen, J., & Jones, E. (2015). Redefining Internationalization at Home, The European higher education area, Amsterdam University of Applied Science, Dordrecht, Springer Netherlands.
21. Bruhn, Elisa. (2017). Towards A Framework for Virtual Internationalization, International Journal of E- Learning and Distance Education, Vol.32, No.1.
22. ……. (2019). Virtual Internationalization to Increase Access to International Experience, Innovative and Inclusive Internationalization, Proceedings of the WES-CIHE Summer Institute, June 20–22, 2018, Boston College
23. ……... (2020). Virtual Internationalization in Higher Education, web Publication, Germany.
24. Carmona, Molina et Al (2019). Proposal for a digital maturity model for universities, https://az659834.vo.msecnd.net/eventsairwesteuprod/production-ntnu-public/e150d19fda1a4fddb93db2097d4a90f1
25. Central Intelligence Agency (2021). World Factbook, Finland https://www.cia.gov/the-world factbook/countries/Finland/#people-and-society.
26. Center for International Education and Global Strategy, About COIL,2020,https://www.albany.edu/international/Getting_Started.php
27. Central Intelligence Agency (2021). World Factbook, U.S.A, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/united-states/#communications
28. Chand, Suraj (2014). Internationalization of Finnish Higher Education, Diaconia University of Applied Sciences, Finland.
29. Chydenius, Tarja a and Jadin, Tanja (2017). Virtual Teams as part of Internationalization of Higher Education, Cross-Cultural Business Conference, University of Applied Sciences, School of Management, Steyr Campus, Upper Austria.
30. Codina, Barragan et al. (2013). The Importance of Student Mobility, Academic Exchange and Internationalization of Higher Education for College Students in a Globalized World: The Mexican and Latin American Case", International Journal of Good Conscience. 8(2)48-63. Agosto 2013. ISSN 1870-557X4
31. Đurek, Valentina et Al. Valentina (2018). Assessing the Digital Maturity Level of Higher Education Institutions, Faculty of Organization and Informatics, Varaždin, Croatia.

32. …… (2017). Digital Maturity Framework for Higher Education Institutions, proceedings of the Central European conference on information and intelligent systems, Croatia.
33. EACEA, E Internationalization for Collaborative Learning, The Overview of the Concept of Virtual Internationalization of Higher Education of Ukraine, European Union.
34. Gleason. (2018). Higher Education in the Era of the Fourth Industrial Revolution, Palgrave Macmillan, Singapore
35. Halevi, Gali et al (2016), Does Research Mobility Have an Effect on Productivity and Impact? Number 86: Summer 2016, International Higher Education.
36. Helms, Robin Matross and Brajkovic, Lucia (2018). Internationalization in the United States: Data, Trends, and Trump, The Boston College Center for International Higher Education, No.7, U.S.A
37. Jager, S. et Al. (2019). Virtual Exchange as Innovative Practice across Europe Awareness and Use in Higher Education, EVOLVE Project Baseline Study, Evidence-Validated Online Learning through Virtual Exchange
38. Middlemas, Bridget Mary and Peat, Jo (2015). Virtual Internationalization' and the Undergraduate Curriculum in UK and Overseas Universities, Journal of Perspectives in Applied Academic, DOI: 10.14297/jpaap. v3i3.195, University of Roehampton.
39. Ministry of Higher Education and Research (2020). Leading out of Adversity, Policies of Higher Education for Post-COVID-19 Pandemic, Al Alfi Foundation, Cairo.
40. Mirka Martel (2020). COVID-19 Effects on US Higher Education Campuses, From Emergency Response to Planning for Future Student Mobility, Report 2, https://www.iie.org/Connect/COVID-19, IIE Snapshot Survey Series.
41. Nwaiwu, F. (2018). Review and Comparison of Conceptual Frameworks on Digital Business Transformation. *Journal of Competitiveness*, 10(3), 86–100. https://doi.org/10.7441/joc.2018.03.06
42. OECD (2010). Innovation Policy Platform: International mobility in higher education, INTERNATIONAL MOBILITY IN HIGHER EDUCATION – OECD
43. Ouma, Philip (2009). Reflections on the Digital Divide and its Implications for the Internationalization of Higher Education in a

Developing Region: The Case of East Africa, Higher Education Policy, International Association of Universities 0952-8733/09

44. Salmi, & P. Scott (Eds.), The European higher education area: between critical reflections and future policies, Springer Netherlands https://doi.org/10.1007/978-3-319-20877-0_5
45. Shields, R. (2013) Globalization and international student mobility: a network analysis. Comparative Education Review,

ISSN 0010-4086

46. SUNY. (2021). What is SUNY, https://www.suny.edu/about/
47. SUNY COIL Global Commons. (2021), https://system.suny.edu/global/coil-global-commons/
48. SUNY Research Forward Webinar Series, 2021, https://www.suny.edu/impact/research/programs/
49. QS Survey (2020), The Impact of Coronavirus on Global Higher Education, http://www.qs.com/contact/.
50. Teichert, Roman (2019). Digital Transformation Maturity: A Systematic Review of Literature, Acta Universitatis Agriculturae et Silviculture Mendelianae Brunensis, Vol. 67, No. (6): 1673–1687.
51. Weimer, Leasa et Al. (2019). Internationalization at Home in Finnish Higher Education Institutions and Research Institutes, Ministry of Education and Culture, Publications of the Ministry of Education and Culture, Finland.
52. Union for the Mediterranean (2021). The Internationalization of Higher Education in the Mediterranean, Current and Prospective Trends, UNIMED.
53. University At Albany, State University of New York, https://www.albany.edu/international/